"أبواب جهنم" التي لن تفتح في عهد "البلادة السياسية" !

كتب حسن عصفور/ بكل صلافة سياسية تعلن الإدارة الأمريكية عن موقف مضاف لمواقفها لتصفية "أركان المشروع الوطني الفلسطيني"، فبعد نقل سفارتها الى القدس والإعتراف بها عاصمة للكيان، بدأت تسريع خطواتها لتصفية "حق العودة" وقضية اللاجئين من خلال مطارتها لوكالة "الأونروا"، وتغيير مهامها بحيث لا تعد هئية خاصة بمساعدة اللاجئين الفلسطينين..وكانت تلك الإدارة قررت وقف ما قيمته 200 مليون دولار كمساعدات لدعم مشاريع في الضفة والقطاع..

أمريكا في عهد ترامب، التي تنفذ صفقتها "التصفوية" بهدوء وخطوات بلا ضجيج، لم تعد تقيم وزنا لأي من صراخ المجموعات الفلسطينية، سلطة ومعارضة، منظمة وفصائل، وأدركت يقينا، ان بإمكانها تنفيذ ما تريد دون وجود "أدنى شكل من أشكال المقاومة السياسية - الإقتصادية" لمخططها العام، بعد أن مرت عملية نقل السفارة بـ"هدوء" لم تتوقعها، وربما أجهزة أمنها قدمت "سيناريوهات" أكثر سخونة من رد الفعل الفلسطيني، وبالقطع في غيابه لن يكون هناك أي رد عربي، لا رسمي ولا شعبي..

وبدلا من "عقاب" أمريكا بخطوات رمزية، كإعلان رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض الضفة، محمود عباس، وقف أي خدمات أمنية تقدمها أجهزته للمخابرات الأمريكية، ووقف "إستلام" أموال تقدم كـ"رشاوي خاصة" لقادة تلك الأجهزة، بعلم الرئيس عباس ومحاصصته لها، ودون علم أي جهاز رقابي عليها، بدأت أمريكا "عقاب" سلطة عباس بوقف مساعدات مالية، وطرد ممثلها من واشنطن وتسريع خطوات تنفيذ صفقتها..

نقل السفارة الأمريكية الى القدس، كان المؤشر الأساسي أن ما سيكون من خطوات لن يكون له أي خطوة تربك "المصالح الأمريكية"، ولن تتأثر أشكال "الخدمات الخاصة" التي تقوم بها أجهزة عباس الأمنية، بل ولن تخرج مسيرة شعبية حقيقية واحدة ضد أمريكا، الإدارة والرئيس والمصالح، رغم صرخة عباس" التي يتباهى بها مريديه السياسيين، "يخرب بيتك يا ترامب"، يرددونها ببلاهة سياسية، دون ان يدركوا أن تلك دعوة ترددها "جداتنا" وهن جالسات على

قارعة الطريق بلا أي مهمة أو عمل ضد اي طفل يزعجهن، لتصبح دعوة مثيرة للضحك والسخرية..

أمريكا، التي لم تعد تقيم أي وزن لمن يعتقدون أنهم "سلطة"، بدأت خطواتها لتصفية قضية اللاجئين، بصفتها المسألة الرئيسية في حصار "العدوانية الإسرائيلية"، خاصة مع وجود قرار 194 لعام 1948 الذي لا زال ساريا دون مساس به (رغم محاولة تحويره في مبادرة السلام العربية)، قرار يجبر دولة الكيان على عودة اللاجئين الفلسطينين الى ديارهم وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار نتيجة ما أصابهم بعد عمليات التهجير بالفوة، وإشترط قبول عضوية الكيان في الأمم المتحدة بتنفيذ القرار، ويمكن للعرب لو ارادوا حقا إحياء ذلك ردا على "قانون القومية" العنصري الجيد..

أمريكا، ورغم انها عرقلت تنفيذ القرار منذ التصديق عليه عام 48، تعلم يقينا ان وجود القرار يمثل "سرطان سياسي" قد ينال من جسد دولة الكيان الإسرائيلي، خاصة مع وجود وكالة الأونروا، ولذا بدأت خطواتها العملية لـ"تدمير ركن ثان من أركان المشروع الوطني الفلسطيني"، وكأن ترامب يرد الصرخة العباسية الهزلية الى فعل حقيقي بـ"سأخرب بيتكم يا أهل فلسطين"..

إدارة ترامب أقدمت على خطوات لم يكن يجرؤ عليها أي رئيس أمريكي، مهما كانت درجة "صهيونيته"، التي كانت الناظم الأساسي لكثير من رؤوساء أمريكا، فمست بالقدس مسا جوهريا وها هي على طريق شطب قضية اللاجين وبحث عمليات "توطين معاصرة"، في بلاد عربية أو أجنبية، ومع ذلك لم تمس بخدش سياسي - إقتصادي أو أمني، على العكس تتعزز علاقتها في المنطقة بشكل يثير كل أشكال القرف من المسمى العام "النظام الرسمي العربي"، بما فيه مؤسسته المعروفة بإسم الجامعة العربية.

كثيرا ما أطلق "حكواتية الفصائل" و"السلطة" بأن المساس بالقدس - الأقصى وقضية اللاجئين سيفتح أبواب جهنم على أمريكا وإسرائيل..ومع أي خطوة تنفيذية تنال من مكانة تلك القضايا المركزية تعود ذات "الأبواق " لتردد تلك المقولة، ولكن مترافقا مع جملة هي "الأشد غباءا وتضليلا سياسيا"، بأن "صفقة ترامب" لن تمر..صراخ يمثل أهم غطاء سياسي لتمرير تلك الصفقة، يزرعون

الكذب ليحصد الشعب الفلسطيني "الوهم"، يشيعون الخداع بأنهم "أسقطوا" تلك الصفقة ليمنحوا كبيرهم صفقة "بطولية" بدلا من سمته "الإستسلامية"، في حين تسير الصفقة بخطى أسرع من تفكيرهم المحدود..

ما هو قادم أكثر كارثية على المشروع الوطني، ما لم يحدث "ثورة سياسية حقيقية" تطيح بكل مفاهيم المشهد الراهن قبل أدواته البليدة - البغيضة"..دون ذلك على الشعب الإنتظار عقدا او عقودا عله يشهد "إنطلاقة ثورية مختلفة"!

ملاحظة: رغم كل الأحداث النارية التي تدور حول فلسطين، فلا حضور مطلقا لمؤسستها الرسمية، رئيس غائب عن المشهد ولجنة مفترض أنها مكلفة بتنفيذ قرارت لا وجود لها، مكتفية بصراخ بعض منهم..هيك حالة تكفي لمعرفة شو اللي جاي!

تنويه خاص: إعلام عباس الرسمي والخاص وممثلي تياره السياسي فصيلا وفتافيت شغله الرئيسي إسقاط "صفقة غزة للتهدئة"..مع أن الخراب الأكبر من صفقة تانية خالص..صحيح شو تعريف "الوطنية"!

"إستجلاب" العدوان والحرب ليس مقاومة ولا وطنية!

كتب حسن عصفور/ "الغزوة" العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة كشفت أن "الفاشية الحاكمة" في تل أبيب تشعر أنها لم تصل بعد الى ما سعت له من تدمير وخراب، وسط مشهد فلسطيني هو الأكثر عارا منذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، وإعادة بناء منظمة التحرير، وبالقطع منذ عام 1994، تأسيس أول سلطة كيانية فلسطينية فوق أرض فلسطين، بمؤامرات مركبة الأطراف..

التهدئة للغزوة الأخيرة لم تكن نتاج "رغبة داخلية" للطغمة الإسرائيلية، بل تحسبا من تطور مشهد لم يكن ضمن الحسابات، سواء منها "تطور الفعل الذاتي" للفصائل المسلحة في قطاع غزة، أو الفعل المصري الذي قد لا يقف مشاهدا على أي "تطور حربي عدواني"، وأثره على الدور والمكانة المصرية، وقبلهما على

عمق الأمن القومي ومطاردة الإرهاب جماعة وأفرادا..ووجدت معها جهدا مساعدا لمبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف.

التعئبة الإعلامية الإسرائيلية إتجهت لرفض "التهدئة" ومالت غالبية وسائل إعلام دولة الكيان الى السخرية من نتنياهو لقبولها قبل أن يحقق "هدفه"، دون تحديد الهدف المراد من "غزوة غزة الجديدة" بل أن إستطلاعا سريعا أشار الى أن غالبية "يهودية" تريد مواصلة الحرب وشن عملية عسكرية واسعة على القطاع، والمفارقة أن الإعلام والساسة يبحثون حربا فيما الجهاز الأمني " سيد القرار الفعلي"، من وافق على "المقترح المصري - الأممي" للتهدئة الأخيرة..

التعبئة العدوانية وتأجيج روح الحرب والدمار، يجب أن تكون أحد مواد العمل السياسي الفلسطيني، في سياق "المواجهة الشاملة" مع العدو الوطني - القومي، مادة تمثل تجسيدا لإرتفاع النسق الفاشي، وتصبح جزءا من الملف الفلسطيني لملاحقة "المجرم والجريمة" في الكيان العنصري، وتكشف عمق القانون الجديد الذي اقر مؤخرة، ما يعرف بـ"قانون القومية"..

المطاردة للعدو وجرائمة ومحاسبته، جزء من المعركة الشاملة، وهذا يتطلب عملا جادا ومسوؤلا، وليس الغرق في "سوق مزايدات رخيصة" تمثل الوجه الآخر للتعبئة الإسرائيلية، وأن تجد من يدعو الى الإستمرار في المواجهة "العسكرية"، دون أي تفكير سوى البحث عن "مزايدة رخصية" او البحث عن أعمال تجلب ردا عدوانيا لتدمير ما يمكن تدميره، تستثني فيما تستثني "مشاريع نظام قطر"، كما أعلنها مندوبهم في تل أبيب وغزة ورام الله العمادي في تصريحات صوتا وصورة..

"التهدئة" ربح سياسي خالص، ما لم ترفع الراية البيضاء إستسلاما، وعليه هي ضرورة لأهل القطاع أولا، ولترميم المشهد الفلسطيني ذانيا، وأظهرت تعزيز مكانة "الفعل الذاتي" ان هناك ما يمكن فعله في أي مواجهة، وأن الخسائر لن تكون في طرف دون آخر، ولذا قيادة أمن دولة الكيان تتصرف بما تعلم من قوة وجاهزية الطرف الفلسطيني "الغزي"، ولا يجرها "هوس" التطرف، لكن ذلك لا يعني أبدا الإنزلاق في "نشوة" تصل الى ان يصف بعض من "حديثي الحضور السياسي"، أن هزيمة الكيان بعد إنكشاف هشاشته "أسهل" مما يعتقد..

كلام هو وجه آخر للتعئبة في وسط الكيان، تعبر عن "حماقة سياسية" وغطرسة فارغة، لا يجب أن تصبح منهجا كي لا يصدق هؤلاء ما يقولون وكأنه "حق وحقيقة"..ومع أن هذه "الفئة الضآلة" لا تمثل وزنا لكنها تمثل "تشويشا"، مع وجود "أطراف محلية" بدعم خارجي (تحالف أعداء مصر) تعمل على كسر التهدئة وإستجلاب العدوان والحرب علها تفرض معادلة سياسية خاصة على "المشهد الغزي"..

معادلة التهدئة بين "قطاع غزة" ودولة الكيان يجب أن تكون جزءا من "سياسة الردع الوطني" في مواجهة الفاشية الإسرائيلية، والتعامل معها بواقعية بعيدا عن "غطرسة البعض" او "تآمر البعض" وهي ضرورة وطنية لا يجب أن ترتهن لحسابات فئة أو فريق يخدم تحالفا معاديا لم يعد سريا..

ملاحظة: كم تشعر بالخزي من "الطغمة العباسية" عندما تقرأ بيانا لحملة مقاطعة إسرائيل يستنكر "نشاطات الطغمة التطبيعية" مع الكيان..الإنحدار اللاوطني أصبح جزءا لسلوك الطغمة ورئيسها..صحيح هل الغرق التطبيعي سلاح لمقاومة "صفقة ترامب".. كم أنتم عار!

تنويه خاص: حملة فتحاوية داخل معتقلات الكيان رفضا للقرار العباسي بإقالة قراقع ضمن ترتيب المسرح لسيطرة الرجوب على مقاليد فتح - المؤتمر السابع بطلب قطري إسرائيلي..ولسه ما دام الخانع العام حاضرا!

"التيار العباسي" بإنتظار حرب تل أبيبية على غزة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "التيار العباسي" (داخل فتح - المؤتمر السابع) وخارجها، لم يعد يطيق صبرا، على "طول بال" دولة الكيان الإسرائيلي على المشهد في قطاع غزة، وإكتفائها بالقيام بغارات لم تعد "تسمن ولا تغني جوع ذلك التيار"، الذي فقد صوابه الوطني، وأصبح عداءه وكراهيته خالية من أي "مكياج سياسي" لغزة ومن بها، ولمصر دورا ومهام لصالح "أقزام" السياسة..

أن يدعو من يسمى مسؤول ملف "المصالحة" في "التيار العباسي" الأحمد، الى ضرورة العمل على "إسقاط حكم حماس بالقوة"، وهو يعلم يقينا أنه وكل ما له في الضفة والقطاع وربما الشتات لا يستطيع أن يصيب "سلطة حماس الأمنية وليست السياسية"، بأي خدش فعلي، فتيارهم أفشل من أن يمثل أثرا على اثر، خاصة وأنهم باتوا أدوات سامة في جسد الشعب الفلسطيني..ولولا سلطة الاحتلال لعرف حقا من يستحق الإسقاط بـ"أسلحة عبوينية"!

بعد دعوات "الأحمد" التي تتناغم جدا مع اليمين الفاشي في إسرائيل، خرج جمال محيسن أحد رموز "التيار العباسي"، وعبر صوت إذاعة محمود عباس الخاصة "المسماة زورا إذاعة فلسطين"، ليعلن غضبه الشديد وبلا أي "رتوش لغوية" من قيام مصر بدور وسيط لمنع الحرب على قطاع غزة، والبحث عن "معادلة سياسية - أمنية" تقطع الطريق على دولة الكيان لشن عدوان جديد على قطاع غزة..

دعوة القيادي في التيار العباسي، التي لم يصدر أي توضيح لها، بل ولا تفسير لما أراد القول، بأنه ربما "غرق في بحر التعبير اللغوي"، تمثل وقاحة سياسية نادرة، تعيد بالذاكرة ما أعلنه مستشار عباسي لحظات بعد حرب الكيان على قطاع غزة عام 2008، وإستشهد في حينها ما يزيد على 100 من عناصر أمنية بقصف مركز تدريب شرطة، بقوله ان حماس هي المسؤولة عما حدث..

الفضحية العباسية الجديدة، بالغمز من قناة مصر لدورها القومي والوطني لحماية قطاع غزة من اي عمل عدواني "تدميري" جديد، يمثل شراكة صريحة وغير مسبوقة مع الموقف الأمريكي واليمين الفاشي، ضد القطاع، وهي ترجمة فعلية لأقوال المبعوث الأمريكي الصهيوني غرينبلات الى قيادة فتح للعمل بيد "إسرائيل" لـ"إسقاط حكم حماس" في غزة..

فتح العباسية، حاولت أن تظهر رافضة لتلك "الدعوة الغرينبلاتية"، وفي الواقع بدأت سريعا في ترجمتها من خلال تصريحات أحد "أقطاب التيار" محيسن، الذي يطالب بعدم القيام بأي جهد يقطع الطريق على "العمل العدواني ضد القطاع"، ترجمة سريعة لم تنتظر زمنا للبحثت عن "طريق إلتفافي" لتمريرها بطريقة أكثر

خداعا، وكأنهم فقدوا كل أشكال الصبر على "الوعد الأمريكي - الإسرائيلي" لهم في غرفة التنسيق الأمني المشترك..

دعوة محيسن كانت تستحق كل أشكال الإدانة الوطنية، وهي تمثل سقوطا سياسيا مدويا لأحد أركان التيار العباسي، المتناسقة مع عتاة الفاشية في داخل إسرائيل والصهيونية الأمريكية..وعلها رسالة خاصة الى قيادة حماس أولا وقيادة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة (الوطنية) خاصة الجهاد والجبهتين الشعبية والديمقراطية للعمل المشترك من أجل "وحدة الموقف" والتعامل بمسؤولية وطنية عالية لقطع الطريق على "حلم أمريكي - إسرائيلي - عباسي" بشن حرب عدوانية تدميرية، وأن تعمل بكل السبل لوضع مسار التهدئة على طريقه المستحق..

تصريحات السقوط الوطني - الأخلاقي للتيار العباسي، هي رسالة واضحة أن "حوارات المصالحة" ليس سوى محاولة لإكتساب الزمن الى حين تنفيذ "الحرب المشتركة" ضد قطاع غزة..التي يبدو أنها تم دراستها في "غرف التنسيق الأمني الثلاثي"..وتجد لها تمويلا من "تحالف أعداء مصر" حيث كان عباس في زيارة لأحد عواصمه مؤخرا!

"حلم العباسيين" سيصبح كـ"حلم إبليس في الجنة"، فمصر ومعها قيادات العمل الوطني ستبذل كل جهد ممكن لقطع الطريق على "أباليس الزمن الراهن وأحلامهم"!

ملاحظة: تخيلوا أن سلطة المقاطعة أرسلت وفدا لطلب "جاهة" من عشيرة الجاهلين بعد أن إغتالت أجهزة أمنها الشاب عودة..شروط الجاهة ألذ من الجاهة "هدنة 6 أشهر" والشاب شهيد..بس ما قالوا بعد المدة شو بيصير وشهيد لشو..سلطة كشكش فعلا!

تنويه خاص: تلفزيون أحمد عساف تجند يوم أمس لعمل تقرير مطول جدا لشن حرب كلامية ضد الجبهة الديمقراطية وقادتها ودورها التاريخي، تقرير حمل كل أشكل الإنحدار..التقرير هو الحقيقة العباسية يا أبو النوف..فك ارتباطك به فهو عار لا بعده عار!

"الشراكة السياسية العباسية".."الديمقراطية" و"جزاء سنمار"!

حسن عصفور/ تحدث أحد عناصر "جوقة التضليل في زمن الإنحطاط"، بأنهم لن يسمحوا بعد اليوم بأن تبقى دائرة المغتربين تحت مسؤولية الجبهة الديمقراطية، وستنقل الى مسؤولية "مكتب الرئيس "(سكرتيرة مكتبه)، "وقاحة" لم يسبقها وقاحة في العلاقات الوطنية، خاصة وأن تلك الدائرة ومنذ سنوات طويلة هي جزء من "التوافق" الوطني للتعامل داخل المؤسسة الرسمية..

فتح، بهذا التصريح وتلك الخطوة التي جردت أحد "ركائز" منظمة التحرير مسؤوليتها، تعلن رسميا أنها لم تعد "تحتمل" اي دور لأي فصيل في المرحلة المقبلة، وتكشف بشكل متسارع رؤيتها لبناء مؤسسة بمقاس خاص، تحت أمر "مكتب الرئيس"، الذي بات يسيطر على دوائر أساسية في المنظمة وكأن من إنتخبوا في مجلس المقاطعة الأخير، وضمن ترتيبات خارج كل المعايير الوطنية والقانونية، شخصيات "غير مؤهلة" لتحمل مسوؤلية تلك الدوائر التي لم تشغر يوما من مسؤولييها..

التصريح الفتحاوي ليس تجريدا لمسؤولية ممثل الفصيل الثالث في المنظمة فحسب، بل هي رسالة واضحة جدا، أن من يريد العمل ضمن "التحالف العباسي الجديد" عليه أن يكون راضخا كليا للرغبة الرئاسية وفتح (المؤتمر السابع)..

ومسبقا نؤكد، ان ما حدث من إلغاء مكانة "الديمقراطية" ثمن تستحقه قياداتها، التي منحت "شرعية سياسية" لأخطر مجلس مزور وطنيا وسياسيا وقانونيا، وكانت هي "شعرة عباس" لشن حملة كذب حول "شرعية المجلس"، ولو أن "الديمقراطية" توافقت مع القوى الوطنية برفض ذلك المجلس لأصبح عباس وفصيله وفريقه عاريا سياسيا أمام الشعب والعالم..لكن "النزعة النرجسية الذاتية" لقيادة الديمقراطية، ساهمت في تكريس التزوير كأداة عمل، وأكثر في تكريس "فردانية مطلقة" للتسلط ومصادرة الرأي الآخر..

وبعيدا عن سياسة تستحق أو لا تستحق "جزاء سنمار" لما فعلت وساهمت به في ما وصلت اليه حالة منظمة التحرير، فما كان ليس سوى رسالة غاية الوضوح أن "الشراكة القادمة" أساسها "الطاعة والولاء" للفرد وليس للمؤسسة الوطنية، ودون ذلك فهو خارج حديقة "ولي النعم"..

مظهر سياسي لم يكن يوما جزءا من معايير "الشراكة" ولم تكن جزءا من مفاهيم العمل المشترك، وما حدث يكشف "ثقافة الخداع والطعن السياسي" من "آل عباس" ضد من توافقوا معهم على "شروطهم"..

"خلع" الديمقراطية، هو نتاج موضوعي لكل المسار الذي أنتجه عباس منذ توليه الحكم بـ"مساعدة أصدقاء"، فقد سبق له أن أهان ممثلي فصائل في التنفيذية وأوقف حقهم الرسمي في الصندوق القومي، وعطل إجتماعات كل الإطر والمؤسسات، وتعامل معها كمكاتب تتبع مديرة ديوانه، ولم يعد يقيم وزنا لأي إطار وطني، فكلها ليست سوى "أشكال" لخدمته وخدمة مخططة، وللأسف وافقت كل فصائل منظمة التحرير لفترة على تلك السياسة الإستخفافية اللاغية للإطر واستبدالها بـ"رغبة الرئيس"..

المسألة التي تثير الإنتباه هنا، ان حزب الشعب وممثله في "تنفيذية مجلس عباس "، صمت بشكل مريب على تلك الخطوة المهينة ليس للجبهة الديمقراطية بل لأسس العمل المشترك بحده الأدنى، وما تبعها من تصريحات قمة الإنحطاط من شخص يمارس دورا تخريبيا صريحا لكي ينال رضى الفرد العام، لأسباب معلومة لأهل فلسطين (عفكرة هذا الشخص كان أحد أعضاء خلية بناية العار للتآمر على الشهيد الخالد أبو عمار)..

صمت حزب الشعب سيضعه منذ اليوم تحت رحمة "العباسيين"، وسيحرمه من أي موقف شبه مختلف مع فتح عباس، رغم انه لم يبد أي منها حتى ساعته، لكن السياسة تحمل كثيرا، ولذا فليكن مستعدا ممثل الحزب أيضا لما سيقوله هذا الشخص لو إختلف معهم يوما، وربما سيقال فيهم ما لم يقله مالك في الخمر..

الطرف الأكثر فرحا وسعادة بالسلوك العباسي ضد الديمقراطية هو حركة حماس، التي لن تترك الحادثة تمر مرورا عابرا، وستسخدمها نموذجا للإشارة أن عباس وما بقي له من فتح لا يؤمن بالشراكة بل يبحث عن "أتباع" و"مصفقين"، ومن يطعن أحد شركاء العمل الكفاحي والمنظمة، بل ومن شاركه "إثما سياسيا وطنيا" بعقد مجلس فاقد للمصداقية، لا يمكن أن يكون صادقا أو أمينا على أي "شراكة قادمة"..

درس الديمقراطية يستحق أن يكون حاضرا في أي حوار مع فصيل عباس السياسي، بأنهم باتوا طرفا لا "أمان لهم"..وسلوكهم يكشف كل عوراتهم..ولا يحتاج الأمر سوى إعادة قراءة مسلكه منذ انتخابه حتى اللحظة الراهنة..

من صمت على "إنقلاب عباس" على أسس العمل والإطاحة بأمين سر التنفيذية ياسر عبدربه دون قانون وعقد مجلس بتزوير العضوية، يستحق أكثر، لكن "الشماتة السياسية" ليس حلا..فالوطنية الفلسطينية تستحق تفكيرا وعملا بعيدا عن "رغبة الإنتقام والتشفي"..!

السؤال هل تستمر الديمقراطية في "شراكتها" مع من أهانها إهانة "غير مسبوقة"، أم تعلن تمردها الوطني وتترك لعباس إطاره يسبح به كما يريد وتعود الى مكانة رافضي خطف الشرعية..الجواب عند قيادة "الديمقراطية" الجديدة..وكأن عباس قدم لها هديته مبكرا..

ملاحظة: لا يوجد أكثر سعادة من قيادة حماس بسلوك وتصريحات قيادات فتحاوية عباسية..فكل من يتحدث منهم يقدم "هدية جديدة" لها..تصريحات الرجوب الأخيرة نموذجا في الكذب والتدليس خارج الوصف..!

تنويه خاص: شكاوي المواطنين في قطاع غزة ضد سلوك حمساوي للسفر عبر معبر رفح أصبحت ظاهرة، رغم أن المعبر مفتوحا..دفع "الجزية" بآلاف الدولارات باتت الطريق الأسرع للسفر..عيب وأقله مش أخلاق من يدعي أنه متدين!

الى قيادة حماس هنية والسنوار: أوقفوا "فساد المعابر" وإبتزاز المواطن!

كتب حسن عصفور/ قبل ان تقوم الشقيقة مصر بإعادة تنظيم حركة معبر رفح، درجت عناصر من حركة "حماس" بالقيام بعمليات "سمسرة" و "عمليات سوداء" مع أهل قطاع غزة، وإستغلال حاجتهم للسفر عبر المعبر، وكانت معادلتهم "أولويات السفر مقابل آلاف الدولارات"..

ترتيبات كان يعلمها القاصي والداني في قطاع غزة، ولا يمكنها أن تغيب عن قيادة حماس، وأجهزتها الأمنية التي تلاحق "دبيب النملة" كما يقال في القطاع، وتحاسب المواطن على كمية التنفس لو رغبت بذلك، وتعتقل كل من تراه خارج السياق الممكن..

إبتزاز صريح لكل محتاج لسفر مقابل المال "الوفير" او الإنتظار الى حين غير معلوم ومصير مجهول، وكما قال الأقدمون "صاحب الحاجة أرعن"، لا يفكر في خطورة تلك الممارسة وأنه أصبح "شريكا موضوعيا" في تعميم الفساد وإستغلال النفوذ، لكن جوابهم وهل هناك خيار غير هذا الخيار..

كان الإعتقاد بعد أن تم إعادة تشغيل المعبر بشكل منتظم أن تقف حماس وقياداتها لمراجعة تلك "الظاهرة" غير الأخلاقية والمتدنية بكل معاني التعبير، وتعيد الحسابات فيما درجت عناصرها أو بالأدق "أجهزتها" من إبتزاز رخيص لحاجة الناس، وتضع معايير تصبح هي قاعدة العمل لتنظيم حركة السفر بحيث تكون "حق" وليس "رشوة"..

ولكن، المفاجأة أن تستمر العملية الإبتزازية للمواطنين ولكن بتسعيرة جديدة وصلت الى تخفيض بنسبة الـ50 % فبدلا من "رشوة" 3 آلاف دولار أصبحت الآن بعد فتح المعبر بشكل يومي 1500 دولار، عملية تكشف أن "التسلط والإبتزاز" ليس مرتبطا بمهام محددة، بل يتم عبر سلوكيات مختلفة ولعلها أكثر خطرا وسوءا من الإبتزاز السياسي..

والمفارقة الفضيحة، ان القوى السياسية في قطاع غزة تعلم ذلك جيدا، ولكنها تتغاضى الإشارة إليها، رغم إنعكاسها المدمر على الممارسات اليومية، وأن من يدعي مواجهة دولة الكيان ويعمل على خلق "جبهة مواجهة" ليس سوى مبتز ومرتشي وفاسد، وتلك صفات لا تستقيم أبدا مع ذلك الإدعاء..

ما بعد تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، وبدأت حركة الحياة العامة كأي نظام لم تخل المرحلة أبدا من "مظاهر فساد"، وإنتشرت كثيرا من الحالات والأسماء، وكذلك العمل على المعابر وما شابها من "أعمال فساد وإستغلال نفوذ"، قام المجلس التشريعي بفتح نقاش موسع، وقدم تقريرا عن كل ما تم الإشارة اليه دون النظر لمن هي الجهات المهتمة ولا الأسماء..

اليوم وبشكل علني ومعلوم لكل ساسة قطاع غزة، حكما ومعارضة وموالاة، أن فساد المعابر بات سلوكا لمؤسسة رسمية وليس عملا فرديا او جهازا دون غيره، جزء من الإدارة الحمساوية الحاكمة في القطاع، ويتم بعلمها وإشرافها، كما جرى في توزيع الأراضي الحكومية، التي يتنظر أهل القطاع تقريرا عنها ليعلم كيف وزعت وأساسها ومن هي الجهات أو الأسماء المستفيدة منها..

ومن غرائب الزمن، أن حماس وبعض نواب في التشريعي الأول (96) محسوبين عليها، كانوا يستغلون "فساد البعض" ليعمموه بطريقة مريبة، ودون البحث لما وكيف وومسبباتهم، فلا تبرير لفساد ولا حماية لفاسد، كان من كان، لكن لماذا أصاب قيادة حماس ونوابها الذين يسيطرون على التشريعي، ويصدرون البيانات في كل إتجاه، الصمت أو الخرس عن مناقشة "فساد المعابر" الراهن وإستغلال النفوذ والإبتزاز اليومي والعام..

هل للفساد أيضا "إنتماء فكري أو سياسي"، او أن هناك ما يبرر فساد فصيل ويحرمه على آخر..ولنفرض أن البعض سيخرج مدعيا بعدم وصول شكاوي عن وجود "فساد المعابر"، وأن التشريعي لا يأخذ بما يقال "همسا" أو "بصوت منخفض" او عبر مواقع التواصل الإجتماعي" أو مواقع إخبارية موجهة، فلتعتبر حماس، قيادة ونواب أن هذا المقال بمثابة بلاغ رسمي عن وجود واحدة من أكثر قضايا الفساد وإستغلال النفوذ وإبتزاز المحتاجين للسفر بدفع آلاف الدولارات مقابل أولوية إدراج الإسم عن غيرهم ممن لا يملكون المال..

فساد "طبقي" فمن يملك المال له حق أولوية السفر، أو أن يتم إجبار الراغبين بتوفير المال دون الإهتمام عن مصدره وطرقه..

الإدعاء بالدين والمظاهر الدينية والصلوات الخمس وقراءة القران ومظاهر اللبس تسقط كلها عند الصمت على واحدة من أسوأ مظاهر الفساد منذ قيام السلطة عام 1994..الدين وأخلاق الدين ليس تظاهر بها بل ممارستها، وتبدأ بالقول أن "المؤمن لا يكذب"، و"الفساد هو ثمرة من ثمار الكذب"..الرشاوي حرام قانونا ودينيا أليس كذلك يا قيادة حماس..

مقاومة الاحتلال تقتضي أولا مقاومة أدواته ومنها الرشوة والفساد والإفساد وإبتزاز المواطن في حاجاته..

الى قيادة حماس وتحديدا الى رئيس مكتبها السياسي العام إسماعيل هنية ورئيس مكتبها الخاص في قطاع غزة يحيى السنوار: أوقفوا هذا العار الوطني والإنساني..كفى فسادا غير مسبوق..وصمت الناس خوفا سيكون رده يوما أقسى كثيرا من "الإدعاء" بمظاهر مقاومة..فلا تستهينوا بغضب الناس ولا تستخفوا برد فعلهم ولكل "أجل حساب"!

ملاحظة: بعد أشهر من إنتهاء أعمال مجلس التزوير الوطني وزعت "التنفيذية" مهامها، وبعيدا عن "تشليح" ممثل الديمقراطية موقعه، وترشيحه لرئاسة لجنة تفعيل "القبور"، أصبح عباس رئيسا للصندوق القومي خلافا للقانون .. شركاء عباس وفصيله زعلانيين ليش الحكي عن "إستبداده"..أووف!

تنويه خاص: ما لم تنتفض "الديمقراطية" دفاعا عن "كرامتها كفصيل مؤسس" في المنظمة، فلن تستطيع لاحقا إقناع أي فلسطيني أنها تملك موقفا تجاه أي قضية..الكرامة الوطنية تبدأ من كرامة الذات..مش هيك "أبو النوف"!

"اليوم المشؤوم" للشرعية الوطنية الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ وكأن "العمى السياسي" مصاحبا بغرور جهول سيكون هو الباب الرسمي لتدمير "أسس الشرعية الفلسطينية" التي أنتجتها حركة الشعب وثورته منذ إعلان منظمة التحرير والثورة الفلسطينية الفلسطينية المعاصرة منتصف ستينات القرن الماضي..

ما حدث يوم 14 أغسطس (آب) 2018 وما سيكون يوم 15 منه بعقد مجلس مركزي من "بقايا فصائل" سيكون علامة فارقة في تاريخ الحركة الوطنية نحو إعادة إصطفاف جديد، تقف فيه (فتح - المؤتمر السابع) مع تحالفها الخاص، في المكانة الأضعف، بل وشبه المعزولة عن غالبية قوى الشعب الأساسية..

إصرار رئيس سلطة رام الله على الإستهتار بكل من لا يقول له أمرك وحاضر وأنك " الآمر الناهي"، أنتج زمنا سياسيا ليس الزمن الذي قادته حركة فتح ما قبل وصول عباس الى رئاستها، ومنذ أن أدار الظهر للشرعية والقانون بعقد مجلس

المقاطعة بكل أشكال التزوير، تحضيرا وعضوية ونتائج، وهو يسارع الزمن لردم مسار "الشرعية الفلسطينية" التي إنطلقت عام 1964، ليسمح بإستبدال شكلها وطبيعتها، بل وبأدوار القوى فيها..

لم يتعض فريق عباس من كارثة مجلس المقاطعة، فبدلا من العمل على "حصر الضرر الى الحد الأدنى"، أصيبوا بحالة إغتراب عن الواقع، وإعتقدوا أن "ختم المختار الرسمي" كاف لمواجهة تطورات سياسية جارفة في المنطقة والمحيط، وفي المشهد الفلسطيني، خاصة وأن قطاع غزة أصبح رافعة كفاحية للمشهد في ظل "خمول" كفاحي في الضفة والقدس نتيجة مطاردة مشتركة بين قوات الاحتلال وقوات عباس..

لم يقرأ "مختار المقاطعة" مغزى تطور المشهد الغزي بما يستحق من قراءة، وبنى "وهمه" على أساس معادلة أن دولة الكيان وبالتبعية أمريكا، لن تسمح لفصائل قطاع غزة وقوتها الأساس حركة حماس بتحقيق أي "إنجاز سياسي - كفاحي"، وهو ما لا يستدعي أي ضرورة لإعادة قراءة حسابات الواقع المتحرك بأسرع من قدرتهم على التفكير..

لم يقف العجز عند الإستخفاف بالداخل الفلسطيني، بل أن تيار عباس بتشجيع صريح من رئيسه، قرر أن يعلن "عداءا واضحا وباطنيا لمصر" خدمة لتحالف غير مشروع وغير وطني، وأصبحت حركة فتح، لأول مرة منذ نشأتها عام 1965 أبعد حركات الشعب الفلسطيني عن الشقيقة مصر، دون أن تدرك أن بعض الصمت عن سلوكها سابقا ليس ضعفا سياسيا مصريا، وليس قوة سياسية من قيادة فتح - المؤتمر السابع..

اليوم 15 إغسطس 2018، سيكون نقطة تحول مركزية في المسار الوطني العام، وسيكون إنطلاقة لـ"زمن سياسي جديد" لن يكون لفتح الثورة الدور القيادي به، بل ستصبح في طرف هو الأكثر ضعفا في تقرير المشهد الفلسطيني العام، سياسيا - تنظيميا ومعهما كفاحيا..

أن تكون غالبية القوى المركزية في الحركة الوطنية تلتقي في القاهرة لبحث مسار التهدئة، بكل أبعاده فيما فتح (المؤتمر السابع) تلملم بعض "شظايا حزبية" بمسميات مختلفة لا أثر فعلي لها في العمل الشعبي العام، وتحولت الى "هوامش

صوتية" في الحركة الشعبية الأهم راهنا - مسيرات العودة والمواجهة -، كما في غالبية مناطق الضفة والقدس، وكل ما لديها هو تاريخ في مسار الثورة المعاصرة بدأ يخبو كثيرا..

فتح (المؤتمر السابع) تقود تيارا هشا لترتيب حالهم، والفصائل المركزية "حماس والجهاد والجبهتين" تلتقي لنقاش ما هون قادم بخصوص قطاع غزة والكيان، بمسمى "التهدئة"..

مشهد لن يكون "حدثا عابرا" في التاريخ السياسي، إصطفاف يمثل التغيير الذي تشهده الحركة الوطنية، ولن يجدي معه نفعا كل صراخ تشكيكي بما سيكون من "تفاهم"، سيتم التعامل وفقه في القريب القادم..

الإستهتار السياسي والغرور المستند الى دعم خفي من سلطة الاحتلال لن يستمر "جدارا واقيا" الى زمن مفتوح، ودولة الكيان تعلم يقينا ما تريد من هذا وذاك، ولم يأت تصريح مسؤول أمريكي حول ضرورة التهدئة بعباس أو بدونه تصريحا عابرا ولن يكون..

15 أغسطس 2018 يوم فارق في تاريخ الشعب الفلسطيني، سيكون "يوما مشؤوما" بالمعنى الوطني وفارقا بالمعني السياسي..ولن ينفع "ختم المختار" في وقف مفاعليه المتسارعة جدا، والتي قد تكون أكثر كثيرا من وعي عاجز!

ملاحظة: مسار تهدئة غزة يربك واقع تحالف دولة الكيان السياسي..وكأن غزة باتت لعنة بالمعنى العام عليهم..

تنويه خاص: لو قال أي حاكم عربي أو مسؤول مش حاكم، بعض عبارات ترامب في وصف مستشارته نيومان لما إستمر يوم دون مطاردة كل منظمات الكون..كلبة مسعورة وصف يستحق الجلد العام لو قاله غير رئيس أمريكا..عالم البلطجة لا زال أقوى!

نحو "إنطلاقة سياسية فلسطينية جديدة" ردا على "البلطجة الأمريكية"!

كتب حسن عصفور/ وكأن قرار الإدارة الأمريكية بتقليص مبلغ 200 مليون دولار من "المساعدات المالية" الى "سلطة الحكم الذاتي المحدود جدا" جاء مفاجئا لـ"ادوات السلطة التصريحية"، وليس خطوة معلومة منذ فترة، دون أن تمس تلك التقليصات "المساعدات للأجهزة الأمنية العباسية" مقابل لخدمات خاصة لا يعرف عنها الشعب شيئا..

قرار أميركا، يمكن وصفه بكل الصفات التي تعرفها اللغة العربية، بل وبعض ما هو في لغات غيرها، من السفالة الى الإنحطاط مرورا بالبلطجة والحقارة وقلة "الأصل" و"نكران الجميل السياسي"، وأن ترامب رجل "معتوه" لا يقدر ما كان بين يديه من "هدية قدرية" في شخص "رئيس سلطة المقاطعة"..

سريعا خرج علينا إثنين من "نشطاء الحكي العام" ليصفا تلك الخطوة بما أتيح لهم، وصلت أن يقول عنها أمين سر تنفيذية مجلس المقاطعة "غير الشرعي"، بأنها "عقاب على الموقف من الصفقة الأمريكية"، على اساس أنهم فعلا يرفضونها ويشكلون "جدارا واقيا" لعدم تمريرها، رغم انها قطعت شوطا طويلا على أرض الواقع، خاصة في الضفة والقدس المحتلة، وتدمير المؤسسة الوطنية الفلسطينية، وتحويل منظمة التحرير من إطار تمثيلي للشعب الفلسطيني الى "سلاح تصفية التمثيل الوطني العام" في عداء مع فصائلها المؤسسة الرئيسية وإستبدالها بـ"فصائل الرئيس"!..

وتجاوزا لكل السلوك "غير الأخلاقي - اللا وطني" من تيار عباس تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، من المشاركة في الحصار على قطاع غزة وقطع رواتب عشرات آلاف موظفين وتهديد فصائل مؤسسة في منظمة التحرير، وخطف "القرار الشرعي"، هل لنا أن نجد خطوة عملية واحدة يمكنها أن تكون ردا عمليا على تلك "البلطجة" الأمريكية..!

ليس مهما حجم الصراخ والشتيمة في مواجهة قرارات مثيرة، فلا قيمة لأي كلمة لا تترك أثرا في عالم المواجهات، وخطوة عملية واحدة يمكنها أن تربك كل الحسابات السياسية، يكون لها فضل على "اطنان صراخ أجوف"..

مواجهة خطوة ترامب وإدارته الأخيرة، لو كان هناك حقا رغبة في "المواجهة" وليس الصراخ بـ"المواجهة"، تتطلب فورا من رئيس سلطة الحكم المحدود دعوة الإطار القيادي الفلسطيني بكل مكوناته الوطنية، دون رسم خريطة حسب المزاج الحاقد، لقاء يسمح له أن يكون "قيادة سياسية مؤقتة" لرسم خطوط "المواجهة الشاملة" ليس على القرار المساعدات المالية فحسب، بل على كل المشروع المعادي أمريكيا وإسرائيليا..

ولنا في تجارب الماضي دروسا غابت عن "العهد العباسي"، حيث كان "القيادة الفلسطينية" هي إطار صناع القرار الوطني العام، وليس "اللجنة التنفيذية" لمنظمةالتحرير في محطات مفصلية، "القيادة" والتي كانت تشمل كل القوى والشخصيات المستقلة، تلتقي لوضع "خريطة طريق" لما يجب أن يكون، دون أن يقال عنها يوما بأنها "بديل سياسي" للممثل الشرعي الوحيد"..

لم تتوقف هذه "القيادة" عن العمل في أحلك الظروف وأكثرها سوادا، حتى خلال الحرب العدوانية الأوسع ضد الشعب الفلسطيني من 2000 حتى 2004، والتي شملت حصار الشهيد المؤسس وأب "الحركة الوطنية المعاصرة" ياسر عرفات الى حين إغتياله على أيدي "تحالف بناية العار"، لم تغب عن العمل، وكثيرا ما وجهت الدعوة لحركتي حماس والجهاد للمشاركة، لكن حساباتهم في حينه لم تكن ضمن "حساب البيدر الفلسطيني"، وتذرعا بكل أشكال الذريعة كي لا تحضرا..

اليوم، المرحلة بإعتراف "أطفال السياسية" في "بقايا بقايا الوطن"، هو الأخطر منذ النكبة الأولى عام 1948 واحتلال الضفة والقدس والقطاع بعد هزيمة يونيو 1967، رغم إنطلاقة الثورة المعاصرة، فالحاضر ملامح لـ"نكبة سياسية ثالثة"، تدفن المشروع الوطني، وتسمح بزحف المشروع التهويدي الأشمل ضد فلسطين الأرض والهوية والقضية..

لو أريد حقا مواجهة المخطط الأمريكي قبل الإسرائيلي، فالرصاصة السياسية تبدأ من مقر رئيس السلطة محمود عباس، وليكسر كل "عقد الحق والكراهية" ويتصرف لمرة واحدة بصفته وليس بمخزونه، ويدعو لعقد "الإطار" في أي مكان يمكنه الإنعقاد، فلا قدسية للمكان هنا، بل المقدس هو الهدف والمشروع..

يمكن لرئيس فتح وسلطة رام الله، أن يعيد رسم المشهد بكامله، لو قرر الحضور الى القاهرة ومنها يعلن عقد لقاء طارئ لـ"القيادة الفلسطينية المقلصة" لدراسة السبل الكفيلة لصناعة "مشهد وطني فلسطيني جديد"..نحو "إنطلاقة سياسية معاصرة" تكسر ظهر المشروع المعادي..ولا ضرورة لتعداد الخطوات المطلوبة فكلها بات معلوما، وربما لن تزيد كلمة عما ورد في قرارات المجلس المركزي عام 2015، فهي وحدها "ردا مناسبا وثوريا" على المشروع المعادي..

"الإطار القيادي المقلص"، سيكون صاحب الحق في وضع جدول زمني لتنفيذ "كبشة اتفاقات المصالحة" و"آلية اتفاق - تفاهم التهدئة من عدمها" مع تل أبيب، بكل متطلباتها ومنها صفقة تبادل الأسرى..

نعم" الطريق لمواجهة "البلطجة" يمر عبر نفق فلسطيني مضيء وليس الإصرار على البقاء في "النفق المظلم"..ودون خطوة عملية واحدة يصبح الصراخ محاولة لتمرير الصفقة بأشكال جديدة..

تاريخ الرفض الفلسطيني حافل جدا بلغة لا مثلها صراخا ورفضا، لكنها شكلت دوما "القطار السريع" لتمرير كل ما كان مرفوضا..التاريخ ليس أعمى كما يعتقد "عميان العصر"!

ملاحظة: غياب محمود عباس عن زيارة ضريح الخالد أبو عمار نقصية له وعليه ولا تضير من رسم إسما لن تستطيع كل أدوات التفاهة أن تنال منه لأنه كعلم فلسطين عاليا كان وسيبقى يا ك....!

تنويه خاص: قصة الطفل أبو عنزة" وما كان من "حواريي حماس" من ممارسة داعشية تكشف أن "النقاش الفكري - المجتمعي" ضرورة قبل السياسي !

"بصقة نتنياهو" في وجه الفصائل و"الرسمية" الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ ربما لا جديد جوهريا القول أن دولة الكيان تحقق "مكاسب تاريخية" لم تكن يوما جزءا من "تفكيرهم"، وليس مخططهم، في المنطقة التي كان يقال عنها يوما "إمة العرب" التي تهدر من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي صوتا عروبيا ضد المحتل، حتى لو كان من وراء اللسان..

قادة الكيان العنصري "إسرائيل"، لم يعد يقيموا وزنا للمشهد الفلسطيني، ضفة وقدسا وقطاع، وبالطبع شتاته، وحتى مشهد مسيرات "الغضب" الغزية، باتت شكلا معتادا فقد كثيرا من بريقه الكفاحي، بعد أن بدأت تتجه الى مسيرات "دهاليز تفاوض" بلا ملامح، بل وبلا اي تصور حقيقي وطني، لما يراد من تفاوض غامض، فيما عدونا القومي يحدد بوضوح دقيق ما هو الثمن المطلوب لتقديم "خدمة إنسانية" للقطاع..

قادة دولة الكيان، نحجوا بشكل "تاريخي" في تقزيم الهدف الوطني من تحرر وطني وإقامة دولة فلسطينية ضمن "الممكن السياسي" في الضفة والقدس والقطاع، الى هدف التحرر من بعض أشكال الحصار على قطاع غزة، و"حماية لبقايا مؤسسة رسمية، تقزيم تراه يوميا حاضرا، مع "جدل عام" يفتح كل الأبواب لمساعدة محتلي الشعب ومحاصريه أن يزيلوا العقبات من أمام تنفيذ مشروعهم التهويدي في الضفة والقدس، ودفع قطاع غزة لمصيره الخاص..

لا أسرار كثيرة يمكن قولها، في أن حركة "التطبيع السياسي" بين حكومة الكيان العنصري "إسرائيل" وكيانات وأطراف "عربية"، تسير بأسرع كثيرا مما رسمت الإدارة الأمريكية ضمن ما رسمت لتصفية القضية الفلسطينية وممثلها الشرعي في مؤتمر مدريد - واشنطن 1991، علاقات إسرائيلية - رسمية عربية تدخل مراحل متقدمة جدا في مجالات مختلفة، بدأت تمثل "مدعاة فخر" لقادة الكيان..ممثلين رسميين يلتقون جهارا نهارا في تل أبيب وخارجها، بل أن "مندوبا لدولة عربية" لا تخجل من عمق تعاونها مع الكيان يذهب ليلتقي مع ممثلي الكيان في مكاتبهم بالقدس الغربية، وبعد إعلان واشنطن لها عاصمة للكيان، في إعتراف "رسمي" بذلك التغيير الإنقلابي في الواقع السياسي، دون أن تقرأ بياينا لفصيل أو من يدعي زورا انه "ممثل شرعي" لتلك الزيارة الفضيحة، صمت مقابل "حقائب مال"..

لم تعد تثير تلك اللقاءات "الوقحة جدا" أي عنصر توتر أو غضب ليس في فلسطين فحسب، بل في المنطقة الجغرافية ما بين المحيط والخليج، وبدأت تعاد على قراءة أخبار يومية عن علاقات تتشكل دون أن يتم حساب لأي فعل منها..

وأخيرا، نطق نتنياهو تصوره الخاص، بعد أن أدرك أن علاقاته التطبيعة العربية باتت جزءا من واقع سياسي، رفضه ليس سوى "ظاهرة صوتية"، لا تترك أثرا فتنتهي بإنتهاء الصارخ، فأعلن ما يمكن إعتباره "إنقلابا سياسيا" في معادلة حل الصراع..

نتنياهو، ومن راديو ليتوانيا أعلن يوم 27 أغسطس 2018، ان السلام مع الفلسطينيين بات ممكنا عن طريق التطبيع مع الدول العربية، التي يرى انها في "تحالف غير معلن" ضد إيران..تغيير لأسس المعادلة التي سادت منذ بدء الصراع، ان العلاقة تمر عبر فلسطين حلا لقضيتها، وليس حل فلسطين عبر "تعاون إسرائيلي عربي" في شكل جديد.

نتنياهو يمسح بفكرة "السلام الممكن" كل ما كان مع الطرف الذي وقع إتفاقا صريحا عام 1993 نتج عنه "إعتراف متبادل" بين دولة الكيان وممثل الشعب الفلسطيني الرسمي - الشرعي منظمة التحرير، ولديه من الاتفاقات التي باتت بلا حساب وبأسماء متعددة.

نتنياهو بما أعلنه عن "السلام الممكن" أنهى كل تلك الاتفاقات مرة واحدة، وكأنه يقول لمحمود عباس وتياره لا قيمة لكل قراراتكم حول "فك الارتباط" مع إسرائيل، فها هو ومن طرف واحد يعلن فك الإرتباط معهم..

"السلام الممكن" عبر بوابة التطبيع رسالة الى الدولة العربية ومؤسستها الرسمية، أن مبادرتكم لم تعد جزءا من الحوار، فما كان ثمنا لحل الصراع "التطبيع العام" بات جزءا من واقع سياسي قائم، وكل ما لكم أن تساعدوا هو كيفية تمرير مشروع "سلام التهويد الممكن"..

نتنياهو أعلن رسميا عبر ذلك التصريح، انه لم يعد يقيم أي وزن لمقترحات خاصة بـ"حل الصراع" مهما كانت مسمياتها، بما فيها صفقة ترامب الإقليمية التي نفذت الجزء الجوهري منها، دون أي ضجيج بعد الإعتراف بالقدس عاصمة للكيان وشطب ملف اللاجئين خطوة خطوة، وحصر "الهدف الوطني" الفلسطيني من تحرر وطني الى رفع الحصار بالقدر الممكن، ومؤسسة تسمى "شرعية" تجاهد أن لا يغضب منها محتلها، وتطبيع عربي شبه عام، ومن لا زال يرفض لم يعد له قيمة في التأثير على المسار العام..

تصريح نتنياهو "بصفة كبيرة" في وجه "الفصائل والرسمية الفلسطينية"، مصحوبا بعبارة أن إستمروا فيما بكم، فأنتم "هدية الرب" للكيان!

هل لتلك "البصقة" ان تحدث اثرا ما، ام تبقى كأثر ما على فضيحة العصر التي يعشيها "بقايا الوطن" ومحيطه!

ملاحظة: مقابلة عضو مركزية فتح (المؤتمر السابع) حسين الشيخ تمثل رسالة "طلاق سياسي" مع قطاع غزة..تخيلوا منسق العلاقة اليومية مع المحتل يقول وصلنا الى خيار الصفر..طيب هو فاهم كلامه!

تنويه خاص: يثير إستفزازك بعض ناطقين لمسميات "فصائلية" بالقول أن "المقاومة لن تسمح بكذا وكذا.." كلام من يسمعه يشعر بالإشمئزاز أن وصل الحال الى ما وصل اليه..فعلا يا بختك يا بيبي!

"حل التشريعي" يسبقه "حل السلطة"!

كتب حسن عصفور/ بدون إمتلاك "الجرأة السياسية" المطلوبة، قامت أوساط الرئيس محمود عباس وتياره بتسريب معلومات متناثرة حول قراره القادم بـ"حل المجلس التشريعي"، وإنهاء مكانته التمثيلية مع منح صلاحياته الى المجلس المركزي الأخير (القاصر وطنيا وقانونيا)..

ترداد تلك "الإشاعة" تأكيد لـ "الحلم العباسي" منذ أن قرر تشكيل أول محكمة "دستورية" في فلسطين، وللمفارقة الكبرى أن يكون مرسومه يوم 3 أبريل 2016 (أيام أشهر كذبة في التاريخ)، وأحضر لها صديقه الشخصي من المغرب ليترأس تلك المحكمة، كي يكون خاضعا له بشكل كامل..

لم يطل الوقت حتى أصدر رئيس تلك المحكمة، محمد عبد الغني أحمد الحاج قاسم أول تفسيراته الغريبة، بأن منح عباس حق إصدار "مراسيم بقوة القانون" وتجميد عملي للقانون الأساسي للسلطة الفلسطيني (الدستور المؤقت)، الذي أقره الخالد أبو عمار عام 1996، بعد موافقة المجلس الشتريعي.

إستبدال "الدستور المؤقت" بـ"مراسيم رئاسية" كان مرحلة عملية لتكريس سلطة الفرد المطلق، وإلغاء كل أشكال المحاسبة والرقابة على سلوك السلطة التنفيذية، وهو ما سمح له أن يشن "حربا واسعة" ضد كل من يخالفه الرأي والموقف، كان فردا أم فصيلا..

تكريس "السلطة الفردية المطلقة" وجد صدى إيجابي جدا عند الإدارة الأمريكية، وكذا الإعلام العبري، بإعتباره تعزيز لقوة "الشريك الأمني الأهم" لواشنطن وتل أبيب في مواجهة "الأعداء المحليين"، خاصة أنها جاءت في ظل "هبة السكاكين" التي أصابت سلطات الاحتلال بفزع عام، فتصدى لها "الغضندفر" بقولته الشهيرة "أمرت بتفتيش كل شنط طلاب المدارس بحثا عن "سكاكين"، فكان الصمت المكافأة أمريكيا وإسرائيليا على ذلك الإستبداد الصريح، ولم يصدر أي موقف يرى فيما حدث "خرقا لحقوق الإنسان"، ومسا خطيرا بأسس "المحاسبة والمسؤولية"/ ما دام يؤدي "وظيفته الأمنية على أكمل أوجه"..

ولم يمض وقت طويل حتى وجد "العبقري القاسم" فتوى خاصة تمنح الرئيس عباس "حق المجلس التشريعي"، وإحالة صلاحياته الى "سلطة الرئيس"، فتوى لم تقرأ عنها منذ أيام "الحكم القراقوشي"، وفي زمن أعتى أشكال "الديكتاتورية"، وكاد له أن يمر لولا ضجة حدثت في داخل تيار عباس (الفصيل والحلفاء)، خاصة أعضاء المجلس التشريعي ليس حبا بالمؤسسة، لكن القرار سيفقدوهم كثيرا مما لهم من "إمتيازات" بلا مقابل..

لم يتراجع عباس عن "حلمه الشخصي"، ولا زال يفكر ويبحث عن أي طريقه تؤدي الى إغلاق صداع المجلس التشريعي، رغم انه معطل كليا عن أي مهمة من التي حدها القانون الأساسي، ولم يبق منها سوى راتب وموازنة يستفيد مها بعض أنصاره في فصيله فتح ونواب من غيرها إنحازوا له، وبعض نواب حماس فيما قطع رواتب غالبية نواب كتلة الإصلاح في فتح..

عباس يعلم يقينا، هو ومن معه أن المسألة ليس مرسوما كتلك المراسيم "الكاركاتورية" التي أصدرها، فالأساس الذي يجهله البعض أن المجلس التشريعي ركن من أركان السلطة الفلسطينية، ولذا لن يجرؤ على القيام بـ"حل المجلس" أو "إستبدال مهامه وتكليف مجلسا آخر" دون أن يفك الإرتباط بمقومات

"السلطة وإسسها" وهو ما يتطلب الإنتقال من "السلطة الى الدولة"، الشعار الذي تم عرضه في مجلس مركزي قاصر، لكنه إستمر كشعار بلا أي آلية أو بحث حقيقي..

من حيث المبدأ، لو أن عباس أقدم على تطبيق ذلك الشعار، بحل السلطة وإستبدالها بدولة فلسطينية وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 سيكون ذلك قرارا سياسيا تاريخيا، بكل ما يعنيه من فك إرتباط شمولي مع دولة الكيان، ووقف التنسيق الأمني، وإعتبارها "دولة تحت الاحتلال"، وهو ما سيضع عباس على رأس "جبهة مقاومة المحتلين"..

فقط لنتخيل هذا المشهد، عباس يعلن بإسم دولة فلسطين قيادة "المعركة الوطنية الكبرى لتحرير الدولة من براثن المحتل"..وتجنيد مؤسسات "منظمة التحرير بصفتها" الوطنية، مسؤولية وضع الأسس القانونية للدولة وتشكيل برلمان مؤقت لتنفيذ ذلك..

تلك هي الخطوة الوحيد الممكنة التي تسمح لعباس بحل "التشريعي"، وعندها سيجد كل الشعب يقف خلفه بصفته "المجاهد محمود رضا عباس"، الذي سيقود أشرس معركة مع دولة الكيان بما فيها فتح كل الملفات الخاصة - الشخصية، أمنيا وماليا وغيرها، وحصار قد يرتقي الى حصار يفوق حصار "تحالف بناية العار" عام 2002 للخلاص من الخالد أبو عمار..

حل المجلس التشريعي يتطلب حل السلطة بكل مؤسساتها، وبالتأكيد سيترافق ذلك مع وقف كل المساعدات الأوروبية والأمريكية عنها، وربما وقف كل أموال المقاصة معها..فهل حقا يمكن لهذا (عباس) أن يقوم بفعل ذلك..من حق تيار عباس أن يفكر ليل نهار في تدمير كل مؤسسة وطنية لتصبح مؤسسة عباسية، لكن هناك ما لا يمكنه أن يحدث ضمن الشروط ذاتها..!

ملاحظة: سلطة الاحتلال أعلنت تأسيس كلية طب في مستوطنة أرئيل تابعة لجامعات الكيان..القرار يعني أن المستوطنة جزء من إسرائيل..شو موقف "المجاهدين" من فصيل تسليم غزة من بابها لمحرابها..معقول تتظاهروا اليوم ضده أم هاي "معركة ثانوية"!

تنويه خاص: أي عقوبات عباسية جديدة ضد قطاع غزة ستنتج "عداءا شعبيا أكثر له وفصيله وتياره"..عندها يمكن إعتبارهم "تيار خارج الصف الوطني" بكل ما يتطلبه ذلك من آثار!

"حل المليشيات" طلب عباسي شاذ وطنيا!

كتب حسن عصفور/ لم ينتظر رئيس سلطة "حكم المقاطعة المحدود" محمود عباس إنتهاء أعمال "مجلس قاصر وطنيا"، لكشف كل ما يبحث عنه لإستكمال عملية "التدمير المنظم" للمؤسسة الرسمية، وكسر عقدة "الإنقسام المستعصية"..

خطاب عباس 15 إغسطس 2018، علامة فارقة من حيث فقدانه كل أسس "التوازن السياسي"، بعد أن أعلن "شرطا بلا أمل" التحقيق أسماه محمود عباس بـ"حل المليشيات" في قطاع غزة، مشددا شروطه لتحقيق مصالحة بإعجاز فريد..

الشرط العباسي لا ينهي مسار المصالحة الذي تأمل مصر الوصول اليه، بل يردم كل ما سبق التوقيع عليه، فهو يبحث الآن، عن حل "الأجنحة العسكرية" للفصائل، بما فيها كتائب القسام وهي الجيش الوطني لحركة حماس و"سرايا القدس" القوة العسكرية للجهاد، والتي تمثل قوة مسلحة عتيدة، الى جانب أجنحة الفصائل كافة..

علها المرة الأولى التي يعلن عباس عن مثل هذا "الشرط التعجيزي"، والذي يدرك وكل تياره "المتهالك"، ان ذلك ليس وهما فحسب، بل هو شرط لا مكان له أبدا، حلم عاجز، شرط يؤسس لتشييع مسار إنهاء الإنقسام..

المفارقة التي لم يدركها عباس، ربما بحكم السن والغياب الطويل عن قطاع غزة، أن تلك "المليشيات" مع القوة الشعبية في القطاع هي التي أجبرت دولة الكيان، وجهاز أمنها (شريك عباس في غرفة التنسيق الأمني) على البحث عن توقيع إتفاق "التهدئة"، وبدون تلك القوى العسكرية لأصبح القطاع أكثر "إغتصابا أمنيا" وإهانة كرامة وطنية" لما يحدث في الضفة مدنا وأهلا..

"المليشيات" تلك هي القوة العسكرية الرئيسية في قطاع غزة، ولن يقف كثيرا الإنسان عن تسمية عباس لمن قاتل المحتل، لكن السؤال الأهم في الطلب العباسي الجديد، كيف له وهو من لا يملك قوة لفرض أمن في بلدة فلسطينية في الضفة، دون موافقة الأمن الإسرائيلي، على تنفيذ "حل مليشيات"، وكيف له أن يفرض أمنا في القطاع وتلك الأسلحة قد تجد طريقها الى جهات تتحول الى هياكل عسكرية متطرفة.

كيف لعباس أن يفرض "حل المليشيات" دون توفر قوة عسكرية تكون أضعافا لقوة تلك "المليشيات"، التي لديها من الأسلحة ما يفوق أضعافا مضاعفة لسلاح أجهزته في الضفة، فما بالنا وهو لا يملك في القطاع منها شيئا..

هل الفكرة العباسية الجديدة تستدعي "قوات خارجية" لتنفيذ حل المليشيات، وهي من سيتولى مسوؤلية الأمن والنظام العالم في القطاع الى حين تشكيل "جهاز أمني فلسطيني قادر"، وهل ستكون تلك القوة "غير الفلسطينية" مسؤولة عن ضمان إتفاق "التهدئة" في حال تم توقيعه بمشاركة فصيل عباس..وما هي جنسية تلك "القوة المستوردة"، هل ستكون مصرية وأشك كليا قبول مصر بهذا الطلب، كما لن تقبل أي دولة عربية الإستجابة للطلب العباسي، ويبقى البحث عن تشكيل "قوة متعدد الجنسيات" عمادها أمريكي لتصبح القوة الأمنية "الإنتقالية" في قطاع غزة..

خطاب عباس، ليس شاذا بالمعني السياسي فحسب، بل خطاب فقد القدرة على "التركيز" ليس في "الشرط المليشيوي"، بل عندما اشار الى أنه سيمنع بناء الإستيطان في القدس، وهو الذي يسير يوميا على نغمة النشاط الإستيطاني التهويدي، ويمنع بكل قوة أي فعل مقاوم مهما كان شكله يغضب سلطة المنسق الاحتلالي (صاحب السلطة الفعلي) في الضفة..

عباس في خطابه لم يتناول أي قضية جادة وحقيقية وسبل علاجها، بل أنه عاش في حالة إنكار لمواجهة المعضلة الرئيسية التي برزت من خلال مقاطعة القوى الرئيسية لنشاطات مجلسه الخاص، وبدلا من تقديم "رؤية للشعب الفلسطيني" والعالم عما سيكون في المستقبل، ورسم خطة عمل للتغلب على "العقد الحقيقة"

التي تمس المشروع الوطني، من التهويد الى الإنقسام - الإنفصال، مرورا بحصار القطاع الى فك الإرتباط بكل أشماله مع دولة الكيان.

خطاب تجاهل كليا شرح أسباب عدم تنفيذ قرارات المؤسسة الرسمية التي أقرتها منذ عام 2015 وحتى تاريخه، ليس لأنه لا يملك "جوابا فحسب"، بل لأنه لا يقيم وزنا لها ويعتبرها "ديكورا سياسيا" لا قيمة لها.. وسيقبل أيضا على صياغة جديدة في بيان جديد بأن يقال وافق المجلس على بحث "آليات الإنتقال من السلطة الى الدولة وآلية سحب الإعتراف المتبادل"..ما يؤكد الراهن ويقود الى تيه جديد..

عباس يعلم تماما، أن أي خطوة حقيقية تغضب حكومة نتنياهو تساوي فتح كل ملفاته الخاصة السياسية والإقتصادية والأمنية (وفيها الكثير جدا)..ولذا لن يكون هناك أي قرار تنفيذي يمس العلاقة مع دولة الكيان والتنسيق الأمني والإرتباط معها، وسيبقى الإعتراف المتبادل كما بقية القرارات جزءا تائها بين قرارات المجالس المتعاقبة الى حين بروز رئيس جديد وقيادة جديدة تعمل لمصلحة الشعب وقضيته الوطنية..

خطاب عباس كان له أن يكون نقطة تحول نوعية، لو أن تقدم برؤية وطنية شاملة حول كل أسس العقد القائمة، ومنها إعلان الإنهاء الفوري عن كل خطوات حصار غزة من طرف سلطته، ووقف الإجراءات "غير المسبوقة" التي فرضها منذ أبريل 2017..

كان له أن يصبح "عنوانا" لو أنه تقدم برؤية جادة لتنظيم عمل "الأجنحة العسكرية" كجزء من "حل إنتقالي" لوجودها بجانب القوات الأمنية الرسمية"..

كان له أن يصبح "عنوانا" لو تصرف كقائد وطني، وتعامل مع الكل السياسي كجزء من المشهد العام، وليس كمسؤول فئوي محدود القدرة والمسؤولية..

عباس بخطابه ومجلسه رسم مسارا "إنفصاليا جديدا" للمشهد الفلسطيني العام..في إنتظار جيد وطني!

ملاحظة: عزام الأحمد قال بصوته وبدون أي تزوير أن "التهدئة خيانة"..طيب يا عبقري "الزمن العباسي" ليش إنت مش غيرك مصر توقع على هيك

إتفاق..معقول بدك تصير "بطل الخيانة"..شو هالحقد على غزة اللي أفقدكم وعيكم!

تنويه خاص: غمز البعض من سبب عصبية عباس وحكيه اللي مش متماسك مع حاله..شكله تصريح البيت الأبيض قبل يومين بأن التهدئة ستكون به أو بدونه رسالة فهم عباس منها شي ما فهمه غيره..باي حودة!

رسائل "فتح " و"حماس" تتوافق مع رسائل أمريكية!

كتب حسن عصفور/ قد لا يكون هناك جديد بالتأكيد على أن مسار المصالحة الفلسطينية، ليس جزءا من خيار طرفي الإنقسام، وهنا بات الحديث عن "طرفي الإنقسام" يتجاوز رأسي الحربه فيه، فتح (المؤتمر السابع) وحماس، حيث بات هناك "تحالفات خاصة" نشأت في مسيرة العمل، فالإنقسام بذاته يبدو وكأنه أصبح "مصلحة سياسية تنظيمية" لكل من طرفيه..

"تحالف فتح - المؤتمر السابع" السياسي تقزم كثيرا في الآونة الأخيرة، وخاصة منذ أن أصر رئيسه محمود عباس بعقد جلسة لمجلس "وطني" خارج التوافق، بل وخارج إتفاق اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت لأول مرة منذ سنوات بمشاركة كل القوى الفلسطينية في بيروت يناير 2017، وشكل "رسالة إيجابية" ان هناك ما يقدم "إيجابا" للشعب الفلسطيني، لكن عباس وبشكل مفاجئ قرر إلغاء ذلك تكريسا للإنقسام ورفضا لأي محاولة لردمه..

في نهاية أكتوبر أقدمت الشقيقة مصر على "فرض" إتفاق لـ"مصالحة جديدة"، وكان التفاؤل حاضرا بقوة لأن أمريكا أبدت "دعما" ظاهريا للمصالحة تمهيدا لعرض "صفقتها الخاصة" - صفقة ترامب -، وبدأت عجلة تنفيذ الاتفاق تسير بصورة مرتبكة، لكنها تتقدم، الى أن ظهر فجأة خيار التعطيل عبر "قنبلة وهمية" إسمها "قنبلة إغتيال الفتى رامي ورفيقه ماجد"، رسالة قالت أن تتوقف حركة تنفيذ المصالحة، لأن الصفقة لم تعد سائرة بسرعتها "الترامبية"..دون أن نتهم أي من "طرفي الإنقسام" صاحب مصلحة أكثر في تعطيل مسار المصالحة، لكن المؤكد أنها لم تعد "رغبة أمريكية" فتوقفت..

وتوقفها فتح الباب واسعا لواشنطن، أن تنقل سفارتها الى القدس في تحد خارج كل "التقديرات"، لما يحمل من مخاطر "تفجيرية" للهدوء الطويل في المشهد الفلسطيني - الإسرائيلي، لكن السفارة تم نقلها بإحتفالية لم يهزها فعل، رغم إصدار كمية كلمات تكفي لـ"أسقاط الوجود الأمريكي في العالم"، لكنها لم تهز قطعة من بناء المصالح الأمريكية في المنطقة..

فتح ورئيسها، بذهابهم الى عقد مجلس لا وطني ولا توحيدي، أعلنت رسميا إنتهاء أي فعل سياسي لعقد "إتفاق تصالحي"، ما لم يكن هناك "حدث يفوق قدرة عباس على الرفض"، فأي تصالح حقيقي يعني إنهاءا لفردية مطلقة له، بكل ما تشمل من "مصالح وإمتيازات"، و"ارتباطات لا يمكنه الفكاك منها"، وتحديدا أشكال الإرتباط بسلطة الاحتلال أمنيا وإقتصاديا..

حماس، ربما حققت "مكاسب سياسية - تنظيمية" على حساب حركة فتح (المؤتمر السابع)، على أكثر من صعيد، نظرا لمناورتها الأعلى، خاصة مع إنتخاب قيادة جديدة وضعت العلاقة مع مصر في صلب مصلحتها وتحركها، ما يمكن وصفه بـ"الإنقلاب الهادئ"، بل أن يحيى السنوار قائد حماس في قطاع غزة، تقدمت مكانتة السياسية سريعا في المشهد، فتح آفاق تفاؤلية ردمت كثيرا من "سواد مسار حماس الإنقلابي"..

حماس حققت "مكسبا تاريخيا" بأن "شكلت واقعيا تحالفيا خاصا"، اساسه الموقف من سلوك عباس ومنهج تحالفه المتغطرس، والإنشقاقي بعد مجلس المقاطعة، ولأول مرة في المشهد الفلسطيني تكون فتح (عباس) في وضع "أقلية سياسية"، فيما حماس قفزت الى "صدارة تحالف غير مكتوب"..

وكان الإعتقاد أن تكتسب حماس من هذا التطور ما يمنحها "مكانة مريحة" في الوعي الوطني العام، وتتخلص مما تركته كحركة "إخوانية" برزت لردم منظمة التحرير، وإستبدالها ضمن ما يمكن إعتباره مخطط الخلاص من إرث "الثورة الفلسطينية العام"، وصياغة تاريخ يرتبط بإرثها الفصائلي الذي لم يكن يوما جزءا من حركة التفاعل الوطني، وحساباته تستحق كثيرا من المراجعة الجادة..

لكن، يبدو ان "مخزون حماس الفكري الإخواني" لا زال يمثل قوة ناظمة لسياستها رغم الوثيقة التي أعلنها خالد مشعل من العاصمة القطرية الدوحة العام

الماضي، وبتوافق غريب مع الإستعداد لعرض "صفقة ترامب، وكأنها جاءت بطلب محدد، وبتزامن كان محمود عباس يعلن في المنامة أنه سيقدم على أخذ "عقوبات غير مسبوقة" على قطاع غزة..

قيادات وكوادر حمساوية، تسقط خلال أي جدل وطني في إمتحان الموقف من الثورة والفلسطينية، ومنظمة التحرير لتكشف انها تحمل "عداءا وكراهية" لذلك التاريخ، ولم يعد الأمر سلوكا عابرا أو سقوط سهو سياسي..

فتح (عباس) ترفض أي تصالح، لأن ذلك ينهي الإرتباطات التي باتت عقبة وطنية أمام إعلان دولة فلسطين وفق قرار 19/ 67 لعام 2012، بما يشمل وقف التنسيق الأمني وفك الإرتباط بالإقتصاد الإحتلالي، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي عام 2015 وما تلاها، وعباس قبل غيره يعلم تماما أن ذلك يعني وضع "نهايته السياسية"..

فيما باتت حماس تسارع بالحديث عن المصالحة وفق رؤية تثير كل أشكال الريبة، مستغلة "إنحدار التحالف العباسي" سياسيا، لترسم ركائز هدم مرحلة لبناء مرحلة تتوافق موضوعيا، مع الصفقة الأميركية، التي أصبحت كاملة الوضوح السياسيـ بعد أن قدمت "وثيقتها السياسية العام 2017 كجزء من "التوافق المطلوب" لها مع التوجه الأمريكي الجديد..

ربما هناك بعض قيادات حماس باتت لها "قناعة" ان لا فصيل مهما كان له قدرة على تنفيذ مشروعه الخاص أو المشروع العام، لكن البعض منها يرى ان هناك "فرصة تاريخية" لصناعة "مجد حمساوي" عبر "دولة في غزة"، والسعي الحثيث لخطف تاريخ الحركة الوطنية، كما كان "الحلم 1987"..

المشهد لم يعد ضبابيا كما كان، بل بات يتضح أكثر فأكثر، بأن "المنهج الإنفصالي" هو المسار الذي يتم العمل على تنفيذه باشكال مختلفة، وبشعارات مختلفة، وأن طرفي "التحالف الإنقسامي" يعملان على تكريسه كـ"واقع سياسي"..في الضفة "كانتونات" خاصة بتحالف عباس، تحت السيطرة الأمنية العليا للكيان الإسرائيلي، فيما قطاع غزة يتجه الى "خلق كيانه الخاص"، دون أن يصل الى مسمى "دولة غزة" لأسباب أمريكية إسرائيلية..

من المسؤول عما وصلت اليه الحالة الفلسطينية، لتصل الى أن تكون "أدوات عملية" لتنفيذ صفقة ترامب كل بطريق، رغم كل أشكال "الجعجة الكاذبة" برفضها، وبلا جدل ما أصبح واقعا راهنا بتكريس "الأمل الترامبي"، هما طرفي المشهد الفلسطيني كل بطريقه الخاص..

مجددا نعيد التأكيد على القول المأثور، "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"!

ملاحظة: متى تخجل بعض عناصر حماس أي كانت صفاتها من الحديث عن "إتفاق أوسلو" بما تتحدث به الآن..لنا وقفة شاملة ومراجعة سياسية كلية بعد أن تنهي عمليات تسويق حماس وتحالفها لإتفاقها مع الكيان..قريبا!

تنويه خاص: كم كان "سقوط اليسار الفلسطيني" في مساراته فرصة لمنح قوى اليمين الفلسطيني بكل أشكاله، لفرض واقع خارج الحسابات الوطنية..رداءة سياسية تاريخية!

رسائل حمساوية جديدة لمن يريد!

كتب حسن عصفور/ شهد قطاع غزة مؤخرا حركة سياسية مختلفة المهام، أبرزها إنعقاد المكتب السياسي لحركة حماس بأركانه داخل وخارج الوطن فوق أرض فلسطين، بضمانة مصرية، والذي يمثل بوابة ضرورية لرسم مسار سياسي جديد، لحماس أولا ورؤيتها الخاصة قيد البحث للعمل الفلسطيني العام، والتي قد تشهد "تطورا سياسيا" فيما يتعلق بتحديد هويتها وبرنامجها المستقبلي الحزبي والوطني، والإفتراق عن "الشعارات العامة"..

وجاءت دعوة حماس لعقد لقاء وطني عام، بمشاركة الكل الفلسطيني، بما فيها "فتح - المؤتمر السابع"، خطوة تستحق التقدير، لمناقشة ما وصلها من "ورقة مصرية ومقترحات أممية" تتعلق بما بات يسمى "صفقة التهدئة"، بعيدا عن دقة التسمية أم لا، لقاء يكشف بعضا من "تحولات المشهد الداخلي"، ورسالة سياسية خاصة من حماس الى قيادة فتح ورئيسها محمود عباس..

مشاركة فتح (عباس)، في اللقاء الوطني قد يكون "مفاجأة خاصة" بعد مسلسل الإتهامات التي وجهتها لحماس بخصوص موضوع الدعوة، ما يكشف عمق الإرتباك الذي بدا يضرب حركة فتح، وفقدانها بوصلة تحديد ماذا تريد..المشاركة فعل إيجابي لا شك، لكن بعد ما أصدرته من إتهامات لمسار حماس ثم تكون طرفا لبحث أو الإستماع لتلك "الإتهامات"، فتلك رسالة تخبط واضحة من فتح (عباس)، وشهادة ثقة بحماس ودورها..

لقاء غزة، كشف أن "الصفقة" المروج لها تقل كثيرا عما حاولت بعض الأطراف الذهاب بها، وأظهرت أن الإتفاق الممكن، ووفقا لنتائج إجتماع "الكابينيت" لن يكون شاملا بالمعني العام، و لا تزال "عقد" لم تجد طريقها لرسم ملامح "صفقة شاملة"، وخاصة مسألة "الأسرى"..

حماس تعلم يقينا أن جوهر أي صفقة لها، مهما وجدت دعما شعبيا او فصائليا، ستفقد كثيرا من قيمتها دون ربطها بمسألة الأسرى، وخاصة مع الأسماء التي أعلنت عنها وتحديدا قائد الجبهة الشعبية أحمد سعدات والقائد الفتحاوي الأبرز مروان البرغوثي وقيادات حمساوية أخرى..

حماس تلاعبت جيدا بمسار فتح الهجومي عندما إعتبرت أن موضوع التهدئة ليس إتفاقا جديدا بل هو إلتزام منذ 2014، مؤكدة أن البحث الجديد رفع عقوبات مقابل وقف مظاهر أنتجها الفعل الشعبي عبر مسيرات العودة (الطائرات والبالونات)..

دولة الكيان، هي أيضا كشفت أنها لا تزال "مقيدة" بعقد صفقة شاملة مع حماس لسبب سياسي يتعلق بموقف أمريكا، التي لا يمكنها الظهور بأنها فتحت الباب واسعا لحماس على حساب عباس، ولذا من "مفارقات القدر السياسي"، أن يشير مجلس نتنياهو أن أي حل مع حماس لن يعقد في غياب "المصالحة الفلسطينية"، ولا يحتاج الطفل الفلسطيني كثيرا ليكتشف أن واشنطن لم تضح بعباس كما تحاول فرقته الترويج..

لقاء غزة، أظهر أن قيادة حماس أدركت قيمة العلاقة الوطنية، وأن سلوك الغطرسة السياسية، أو "الغرور الفئوي" لن ينتج ربحا لها، وأن اللعب المنفرد لا قيمة له، بل لا يمكنها الإقلاع بأي عمل دون "شركاء" خاصة في مسار قطاع

غزة ومعادلته المعقدة، لذا لجأت لتأكيد مسارها المختلف عبر اللقاء الوطني الذي قد يكون الأهم لها منذ إنقلاب يونيو 2007..

حاس، وعبر لقاء غزة، أعلنت بوضوح كامل، عدم وجود أي "مؤامرة" تدار من وراء ظهر "الشرعية الفلسطينية بشقيها الرسمي والفصائلي"، وربما تكون هذه الرسالة الأهم من اللقاء العام في غزة، ما قد يفقد حركة فتح (عباس) بعضا من أوراقها في خصومتها مع حماس، بعد أن كشفت كل ما وصلها، في حين الطرف الآخر يمارس هوايته في "إحتكار المعلومة والوسيلة"وإحتقار "الآخر" اي آخر..

يوما بعد آخر يقدم عباس وفصيله "هدايا مجانية" لحماس لتبدو وكأنها الطرف الأكثر حكمة سياسية في التعامل مع مسار الأحداث، بل أنها تصبح موضوعيا مركز الثقل في بحث التطورات المتحركة، مقابل "تيه معلوم" للحركة المفترض أنها "قائدة المشروع الوطني"..

لقاء غزة يوم 5 أغسطس (ب) 2018 لن يكون كما قبله..والتاريخ يسجل كثيرا في ذكراته!

ملاحظة: صار بدنا منجم لشرح "طلاسم العباسيين"، مرة بيقلك الرئيس العام أسقط صفقة القرن، ومرة بيقلك حماس بدها تسير مع صفقة القرن..ممكن تجلسوا مع بعض وتتفقوا الرئيس أسقطها أم بدو يسقطها..السذاجة سمة!

تنويه خاص: نشطاء التواصل الإجتماعي مارسوا هوية كشف مناصب ثلاثة من أعضاء مركزية فتح..صائب وعزام ونبيل..ما لديهم بدوا 20 فصيل لينفذها..عرفتوا ليش الفشل هو سيد العهد العباسي!

"سباق تسلح" فتحاوي في الضفة..مقاومة أم مواجهة؟!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير من الأسرار التي تحيط بحركة "التسابق" بين قيادات فتحاوية في "الضفة المحتلة"، لـ"خلافة محمود عباس" بعيدا عن أي أسس تنظيمية..

أهل الضفة يعلمون جيدا، ان التسابق شبه علني، بعد أن بدأ أنصار أحد أعضاء مركزية فتح، الطامح بقوة ، مدعوما بتحالف "غير وطني" أساسه قطر وبعض أجهزة الأمن الإسرائيلي، نشاطاتهم مبكرا برفع يافطة على مدخل بلدته بالخليل، تتحدث عنه كـ"خير خلف"، يافطة أثارت كل أشكال الإستياء كونها جاءت خلال "الأزمة الصحية الطارئة" التي نالت رئيس سلطة المقاطعة ورئيس فتح (المؤتمر السابع)، لكنه لم يقم وزنا لكل من تحدث..

التسابق بدأ يدخل مراحل علنية من شراء السلاح عبر تجار، ومن خلال قنوات بعضها يعمل تحت إشراف سلطات الاحتلال، والتي تشجع "التسابق التسليحي"، فيما تراه مخططا يساهم عمليا في تعزيز دورها تحت شعار "منع الفوضى" عند إختفاء عباس كليا عن المشهد..

والغريب أن حركة وراثة عباس بين عدد من "الطامحين"، تبدأ من الجانب الأكثر ظلاما، المرتكز أساسا على "البعد الأمني" سلاحا وفرقا، رغم أن الأصل هو اللجوء الى قواعد العمل المؤسساتي والتنظيمي، وليس الى الإعتماد على سبل نتائجها كارثية..

لا يوجد مفاجآت بالمعني العام في هذا السلوك غير السوي، في ظل نجاح عباس بإلغاء كل "الأسس القانونية" للنظام السياسي الفلسطيني، بعد أن قام بإنهاء العمل بالقانون الأساسي، وتجميد عمل المجلس التشريعي، ثم تخريب أطر منظمة التحرير، ولذا لم يعد هناك أي إطار أو قانون يحدد مراسم النظام السياسي ما بعد رحيله..

ونظرا لغياب القانون والنظام، لا يوجد سوى نتيجة حتمية واحدة وهي التسلح بكل "السبل غير القانونية"، بما فيها "فتح قنوات إتصال" مع السلطة المركزية في الضفة، سلطة الاحتلال..وكسر كل قواعد المحرمات الوطنية والسياسية،

والتاريخ حافل بسوابق تماثل ما يقوم به البعض خاصة فاقدي المؤهلات الشحصية والأخلاقية، الى جانب ما يحيط بها من إتهامات تمس الولاء الوطني..

"الحل الأمني" لوراثة عباس، أصبح الخيار الأساسي لبعض الشخصيات، وكل متابع في الضفة يدرك تلك الحقيقة، والتي لا تقتصر فقط على شراء الأسلحة بملايين الدولارات تأتي من خزينة دولة تعمل ليل نهار لخدمة المشروع التهويدي، بل يتم اللجوء الى "أساليب خارجة عن القيم الشعبية الفلسطينية"، بما فيها شن حركة تشويه لكل من يعتقد أنه يملك قدرة على أن يكون "خليفة" مناسب..

ولعل الحرب السياسية ضد القائد الأسير مروان البرغوثي والحركة الأسيرة كونها جسم تنظيمي له تقدير معنوي خاص عند الفلسطينيين، جزء من "حرب الوراثة" التي بدأت مع أول أزمة صحية جدية لعباس..

ولكن ما يغيب عن الباحثين "وراثة" بسبل لا وطنية، تجاهلهم ان أي مشهد سياسي لا قيمة له دون قطاع غزة، بل ربما القطاع هو من يملك مفتاح تحديد مسار ما بعد عباس، بإعتباره المنطقة التي تخلو من "السيطرة الأمنية الإسرائيلية"، صاحبة القرار المركزي في مسار المشهد في الضفة المحتلة، وفقا لإعترافات أمين سر تنفيذية سلطة المقاطعة صائب عريقات، عندما قال أن الرئيس الحقيقي للسلطة هو "منسق نشاطات جيش الاحتلال" وليس محمود عباس..ما يعني أنه صاحب "حق الإختيار" لـ"الخليفة المنتظر"!

المتسابقون نحو تكديس السلاح لفرض معادلة ما بعد عباس، والمرتبطين بمراكز قوى هم من يقف وراء تعطيل مسار المصالحة الوطنية، بحكم أنها ستكون "العقبة المركزية" لإفشال مخططهم "الإنقلابي"، ولذا فمسار المصالحة أصبح مرتبط بصراع مراكز القوى في حركة فتح..

"سباق التسلح" وتعطيل مسار المصالحة، ونسج علاقة خاصة مع سلطات الاحتلال وقنوات مالية بلا حساب وإستخدام أجهزة أمنية وغير أمنية، مظاهر لم تعد سرية في طريق "الوراثة غير الشرعية" لما بعد عباس..

سلاح هؤلاء من أجل مواجهة الداخل الوطني وليس لأي إستخدام ضد العدو الوطني، مؤشر كاشف لحقيقتهم ومن يخدمون!

ملاحظة: رئيس حزب العمال البريطاني جيريمي كوربن لقن "البيبي" درسا أخلاقيا في الدفاع عن حق الفلسطيني في المقاومة وتعرية جرائم دولة الكيان..شكلها تهمة "معاداة السامية" ما زبطت معك يا نتن!

تنويه خاص: مسيرة تشييع الشاب الزعبور في نابلس، الذي قتل في سجون سلطة عباس، كشفت ان هناك مناطق غير مسموح لجماعة عباس الوصول اليها..طيب وين شعبية "بطل إسقاط صفقة القرن" ..يا "قرون"!

سلاح إسرائيلي جديد ضد "الغزازوة"!

كتب حسن عصفور/ في نداء إنساني جديد، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة " توقف تنفيذ العلاج الكيماوي الخاص بمرضى السرطان، وأكد المتحدث باسمها، أن توقف تنفيذ العلاج الكيماوي لمرضى السرطان بسبب نفاذ العلاج الكيماوي، بالإضافة إلى نفاذ عقار"النوبوجين" المستخدم لرفع المناعة لدى مرضى.ونوه إلى أن ذلك يضع حياة مئات المرضى في خطر حقيقي إن لم يتم إنهاء الأزمة الدوائية لهم بشكل فوري".

والنداء - الصرخة الإنسانية، لا تجدها سوى في قطاع غزة، نتيجة لسياسة رسمية أعلنتها دولة الكيان كجزء من سياسة حرب شاملة، نحو كسر شوكة "أهل القطاع" لإستكمال حلقات تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، نظرا لمكان غزة تاريخيا في رفع راية التحرر الكفاحي..

الحرب الإسرائيلية ضد القطاع، لم تعد مقتصرة على الشكل التقليدي، بل بدأت تتجه لتطوير أشكالها وصل آخر أدواتها الى سياسة "الموت مرضا"، حيث لجأت الى منع دخول "أدوية العلاج من المرض السرطاني" بكل أشكاله، الإشعاعي والكيماوي، ومعها أقرت سياسة حصار تتضمن منع مغادرة أي غزي للعلاج في

مشافي الضفة و القدس، حيث المستشفى الفلسطيني "المطلع"، الذي يلعب دورا هاما في معالجة "المرض الخبيث"..

دولة الكيان الإحتلالي - العنصري، أقرت سياسة عدم السماح لأي غزي يرتبط بـ"قرابة" من أي نوع بعناصر حركة حماس من الخروج للعلاج، ودون الدخول في أن أهل القطاع كما غيرهم في عالم البشرية مترابطون بكل أشكال العلاقات، فالإنتماءات السياسية لا تقف عند "حدود العائلة"، ولا توجد إسرة خالية من إنتماء سياسي ما لفصيل فلسطيني ما، وبالتأكيد عشرات آلاف منهم يرتبطون بـ"قرابة ما" بحماس وفتح والجهاد والجبهات والكتائب، وكلها في عرف الطغمة الفاشية "متهمون"..

المبدأ هنا، لا يرتبط بأي بعد أمني، لأن المريض يخرج ضمن ترتيبات محددة، عدا ان الطريق تحت سيطرة أمنية إسرائيلية مطلقة، ولم يحدث يوما أن كان هناك "عملية عسكرية" عبر الخارجين من غزة وفق سياسة العلاج، لكنه مبدأ يكشف ترابط الفكر العنصري لدولة الكيان، وهو يماثل ما لجأت اليه النازية الألمانية عندما قررت وضع إشارات خاصة باليهود، لتمييزهم عن غيرهم..

قانون سلطات الكيان الإسرائيلي، بمنع الخروج من غزة لمرضى السرطان، وليس للراغبين بالسفر، نموذج عصري للعنصرية الفكرية - السياسية، بحيث أصحبت المطاردة ليس على "الإنتماء" بل على "علاقة قرابة" بأي شكل كان، تبدأ بالأخ وتنتهي بالنسب والجيرة السكنية أو علاقة عمل أو صداقة حارة أو مخيم..

سياسة عنصرية بدأت منذ أشهر، وسلطة محمود عباس لم تعلن رفضا أو تنديدا لتلك السياسية العنصرية، ما يشير الى ان صمتها هو جزء تكميلي لدورها التشاركي مع دولة الكيان في تعميق الحصار العقابي لأبناء القطاع، وكأن التشارك لم يعد فقط في بعض سياسيات الحصار، بل أصبح "العلاج" من المرض الخطير سلاحا من اسلحة الحصار الجديدة ضد "الغزازوة"، بأي صنف صنفوا، والتهمة أصبحت فريدة "قرابتك بحماس"..

صرخة وزارة الصحة، التي أطلقتها كـ"نداء إستغاثة أخير" ليس موجها الى طرفي "مؤامرة الحصار، سلطة الكيان الاحتلالي وسلطة عباس"، لكنه نداء الى

المؤسسات الدولية أولا، ومبعوث الأم المتحدة نيكولاي ملادينوف، وقبلهم الى الشقيقة مصر..

نداء إستغاثة إنساني يستحق أن يصل الى من يهمه الأمر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هؤلاء الذين ينتظرون مصيرهم يوما بيوم.!

ملاحظة: بيان فتح ردا على الديمقراطية حول أسس مشاركتها في "مجاس إنقسامي جديد" تكشف هلعا عباسيا..لو أصدقت قيادة "الديمقراطية" قول البيان فلن يجد عباس ورقة توت لعاره القادم..فضيحته السياسية ستكون بـ"جلاجل"!

تنويه خاص: هبة الغضب في الداخل الفلسطيني 48 ردا على قانون العنصرية الجديد كشفت كم ان هناك طاقة كفاحية مخزونة لو أحسن إستخدامها..رفرفة علم فلسطين في وسط تل أبيب أصاب بيبي بدوار..ولسه يا ما في جراب الفلسطيني لو أريد له!

فزعة "الشاباك" الإسرائيلي لنصرة "الشريك الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ تشهد دولة الكيان "صراعا سياسيا - أمنيا" علنيا، ربما يفوق ما كان خلال إتفاق أوسلو، 1993 من مسألة التهدئة مع قطاع غزة وخاصة حركة حماس، ومن المرات النادرة يخرج رئيس الجهاز الأمني الداخلي الأهم "الشاباك" ليعلن صراحة في بيان، أن أي إتفاق للتهدئة يجب أن يكون مع رئيس سلطة رام الله محمود عباس، وليس مع حماس..

رئيس الشاباك الإسرائيلي أرجمان سبب رفضه، بأن هذا الاتفاق "يدعم حركة حماس في الضفة، ويثبت للشعب الفلسطيني أن "العمليات المسلحة" هي الحل للوصول إلى أي اتفاق لاحق، وهو ما يرفع أرصدتها بطبيعة الحال".. و"أي اتفاق كهذا مع حركة حماس يعمل على إضعاف "المعتدلين" في المجتمع الفلسطيني، ويشكل إثباتاً لهم أن القتال المسلح يجلب نتائج في المعركة أمام إسرائيل".

موقف رئيس الشاباك هو "الفزعة السياسية" الأهم لسلطة رام الله، وتجسيد عملي لعمق "الشراكة الأمنية القائمة" بين أجهزة أمن محمود عباس وأمن سلطات الاحتلال، تأكيدا على البعد "المقدس" في تلك العلاقة، التي يتباهى بها ليلا ونهارا..

وقد أحدثت "الفزعة الشاباكية" ضجة في الوسط الإسرائيلي لجهة تنامي قوى الرفض لأي صفقة مع غزة، ويبدو أن غالبية القوى السياسية اليمينية المتطرفة وكذا المعسكر الصهيوني، بما فيها حزب العمل، الذي كان مسؤولا يوما عن توقيع إتفاق أوسلو..أصبحوا يجاهرون برفض أي إتفاق للتهدئة في غزة.

المشهد في الكيان، المؤسسة الإمنية، الجيش والموساد والإستخبارات العسكرية، مع غالبية ليكيودية تميل الى توقيع التهدئة، في مواجهة "المعسكر الآخر"، مشهد يعيد الى الواجهة حالة الإنقسام، التي سادت إسرائيل بعد إتفاق أوسلو، مع تطور جديد جسده رئيس الشاباك..

بيان رئيس الشاباك جاء في وقت هام لرئيس سلطة رام الله، إذ أنه صدر بعد ساعات من تصريح لمسؤول أمريكي، بأن التهدئة ضرورية بوجود عباس أو بدونه، وهي رسالة سياسية تعلن ان عباس لم يعد جزءا من "الإهتمام الأمريكي"، كما جاء التصريح الشاباكي مع تسارع مفاوضات التهدئة، في ظل غياب فتح ورئيسها وهو ما يكرس حماس قوة رئيسية "شريكة" في المشهد القادم، خاصة وأن الأمم المتحدة حاضرة بقوة في تلك المفاوضات..

"فزعة الشاباك" منحت "تيار عباس" أمانا سياسيا واضحا أن لا مجال للمساس بمكانتة ودوره، ويبقى هو "الشريك الرئيس" للكيان ولن يكون أي تغيير عليها، ولكن يبدو أن تلك "الفزعة" ليس فقط رهنا بـ"التنسيق الأمني" وإستمراره وتعاظمه ضد النشاطات المقاومة للاحتلال في الضفة والقدس، بل وبالتعهد الرسمي بعدم القيام بأي خطوة "سياسية" معاكسة للإتفاق المشترك، ووقف تنفيذ قرارات المجالس المتعاقبة، فيما يتعلق بـ"الإرتباط بإسرائيل والإعتراف المتبادل وكذا العلاقة الإقتصادية وتطوير آفاق التنسيق الأمني" خاصة بخدمات أمنية جديدة في قطاع غزة..

ولم تطل كثيرا نتائج "الفزعة"، حيث تحدى تيار عباس مصر الدور والمكانة والدعوة، ورفض إرسال أي وفد فتحاوي الى القاهرة، في سابقة سياسية لم يكن عباس يجرؤ عليها لولا "وجود ضمانات ترسانية" ليس من الكيان فحسب، بل من قطر التي تدعي حماس بشكل كوميدي أنها ترعى التهدئة، رغم انها سند عباس مع الشاباك لرفض الدور المصري ورفض التهدئة..

وترجم فريق عباس المطالب الإسرائيلية بنتائج قرارات المجلس المركزي، التي تحدثت عن إحالات ودراسات وبحث ومطالبات مستقبلية، ولم يصدر قرارا واحدا يؤكد أو يلزم تنفيذ أي قرار سابق يمس بـ"الشراكة الشمولية مع إسرائيل"..

وجاء الطلب المفاجئ لعباس بما اسماه "حل المليشيات" رسالة لخدمة المفهوم الأمني الإسرائيلي بأن الأجنحة العسكرية للفصائل هي "عصابات" ترتبط بالفصائل..مفهوم جديد جاء بطلب أمني إسرائيلي كثمن للدعم المطلوب..وسنتجاوز أوصاف التيار العباسي للتهدئة ومفاوضاتها التي وصلت الى إعتبارها "خيانة"، ما لم تكن تحت قيادتهم.

خطاب عباس في "الجلسة السرية لمركزي المقاطعة" أكد توافقا سياسيا مع "الشريك الإسرائيلي"، عندما أعلن أنه سيتخذ إجراءات تفوق ما سبق أن أتخذها ضد قطاع غزة، ليكشف جوانب جديدة للإتفاق المشترك لتركيع القطاع من باب الحصار الأكثر شمولية..

"الفزعة الشاباكية" سيكون لها ثمنا مضافا لتمرير "المشروع التهويدي في الضفة والقدس، وتعزيز قواعد " الإنفصال" بين جناحي "بقايا الوطن" رغم كل "الجعجة السياسية"!

والرد هل يسمح للتحالف الأمني العباسي - الإسرائيلي بتحقيق غايته بحصار القطاع وكسر شوكته، أم وجب التفكير خارج "الصندوق التقليدي" لقطع الطريق على تحالف "عباس - أرغمان"..تلك هي المسألة!

ملاحظة: "مشايخ حماس" بدأوا في الترويج للتهدئة عبر خطبهم..أحدهم في جامع "الإيمان والهدى" بغزة طالب الناس الذاهبين الى مسيرات العودة الإبتعاد عن

"السياج" بإعتبار أرواحهم غالية ..والحفاظ عليها "يغيض العدا"..فعلا أنكم "مشايخ كفتة"!

تنويه خاص: قرارات مجلس مركزي عباس صارت زي قرارات الأمم المتحدة ..تطالب أي حدا ينفذها بس هي مش ملزمة بتنفيذها.. صحيح شو رأي بعض "المتياسرين" هل لا زال عباسكم ضد المشروع التهويدي بعد تلك الفزعة.. الأمية السياسية باتت عنوان لزمن الرداءة الوطنية!

في ذكرى مولد الخالد..مخاوفك تتحقق "يا ريس"!

كتب حسن عصفور/ ليس بالضرورة أن يكون يوم ميلاد الزعيم المؤسس الخالد ياسر عرفات عنوانا لمقال، لكن بالضرورة أن يكون ذلك جزءا من الثقافة الشعبية السياسية، تخليدا لقائد "الوطنية الفلسطينية المعاصرة" شاء من شاء وأبى من أبى، ممن أصابهم الإسم بـ"عقدة إنتماء"..

يوم 4 أغسطس (آب) 1929 كان ميلاد ياسر عرفات المغادر للمسرح السياسي حركة ونشاطا، لكنه الأكثر "مشاغبة" ممن يعتقدون أن المناصب منحتهم ما كان له، دون تدقيق أن حضور روح الزعيم تفوق كثيرا من هم "حاضرون" بلا روح ولا إنتماء لوطن أو قضية..

يطل الشهيد المؤسس بكل تفصيلة وطنية ضد الغزاة محتلين وداعمين وأدوات، فيما يغيبون عن كل تفصيلة ترتبط بفلسطين، سوى الأسود منها..

في 11 نوفمبر "تشرين الثاني" 2004، بعد أطول حصار شهدته منطقتنا لزعيم ورئيس وقائد تاريخي..إنتقل الخالد من مكان لمكان، نقل من مقر الرئاسة الى "ضريح ساحة الرئاسة"، حارسا للمسار الوطني العام، الذي يحاول "كرازي فلسطين"، كما لقبه "مؤسس الوطنية المعاصرة" قبل رحيله بزمن قصير.. حيث أدرك مبكرا ما يفعله "تآمرا" ليس عليه فحسب بل التخلص منه كمقدمة للتخلص من منجزات الثورة والقضية الفلسطينية، وطي صفحة تاريخ ثوري رسمت ملامحه الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة حركة فتح، التي نجح "الخانع العام"

بتقزيمها وكسر ظهرها وتقسيمها"، ومن يقف "جدارا حاميا له" يعلم يقينا، أن بداية كسر ظهر "الوطنية الفلسطينية" يكون بكسر ظهر "عامودها الفقري - فتح"..

الحديث عن "الياسر" في ذكرى ميلاده، يفتح باب السنوات الأخيرة في الحركة السياسية، والتي بدأت عمليا بعد إنتخاب "الثنائي الفاشي نتنياهو - شارون" لقيادة دولة الكيان العنصري مايو (أيار) 1996، تحدث في حينه الزعيم، أن الطريق التفاوضي فقد مساره، ووضعت نهايته مبكرا، وليس من خيار سوى ترتيب "البيت الفلسطيني" مقاومة وبناء..

ولم تتأخر كثيرا حركة الأحداث لتؤكد صواب "الحدس العرفاتي"، الذي إعتمده في قراءة التطورات بعد أن سألناه كيف لك قول ذلك، فأجاب وإبتسامته الساخرة من السائلين، أنه "حدس عرفاتي"، ففي يوم 25 سبتمبر 1996 حاولت حكومة نتنياهو - شارون إختبار موقف قيادة الشعب، فأقدمت على فتح "نفق تحت أسفل المسجد الأقصى"، كجس نبض أولي حول مخططهم "التهويدي" لساحة البراق وحائطها بمزاعم وجود "هيكلهم"، ولم يتأخر الرد الوطني والشعبي..

قاد ياسر عرفات أول "مواجهة شعبية عسكرية" من أرض فلسطين، لمنع تلك الحفريات الخطيرة، وفي حينها كان الإلتحام بين جماهير شعبية شارك بها غالبية نواب المجلس التشريعي ووزراء ، وخاضت قوات الأمن الوطني الفلسطيني معركة بطولية أسقطت 15 جنديا من جيش الاحتلال قتيلا..

معركة قادها "الخالد" أجبرت "الطغمة الفاشية" في تل أبيب على التراجع، لكن أبو عمار بدأ يستعد للمعركة الكبرى القادمة..أدرك أن معركة القدس باتت على الأبواب، لم يكشف كثيرا من أوراقه، لكن القدس أجبرته عل إعادة التفكير كليا بمسار الأحداث التفاوضية وبناء المؤسسة الوطنية - الأمنية..

بعد مفاوضات "واي ريفر" أكتوبر 1998 مع "الفاششين الجدد" (نتنياهو - شارون) وبرعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، ثم إعلان نتنياهو لحظة وصوله أرض مطار اللد، بأنه غير ملتزم بما تم الإتفاق عليه مع "عرفات"..بدأت رحلة مواجهة جديدة..

بعد أن اسقطت الإدارة الأمريكية تحالف نتنياهو - شارون، في سابقة نادرة، حيث قاد سفير واشنطن في تل أبيب آنذاك، مارتن أنديك، الصهيوني المتطرف حراكا علنيا لإسقاط التحالف المذكور..وكان لهم ذلك بعد فوز يهودا براك من حزب العمل، رئيس الأركان في عهد رابين، والذي جاهر علانية أن "إتفاق أوسلو ضد المصلحة القومية الإسرائيلية وخطر على اليهودية"، (كما قال بعض العرب والفلسطينيين تماما)..

فاز "عدو أوسلو" الأول، ولكن أمريكا كانت ترى فيه "رجلها الجديد"، واختار براك تنفيذ ما جاء في اتفاق " واي ريفر" إنتقائيا، بدأ من جنين ورفض تحويل أبو ديس وبلدات مقدسية الى مسؤولية السلطة كاملة، لأنها تقع ضمن حدود القدس، الى حين مفاوضات "الوضع النهائي"..ومجددا إستشعر الخالد أن "القدس" هي المعركة الكبرى نحو إتفاق أو لا إتفاق..نحو فلسطنة القدس أو تهويديها..

ولم تتأخر أمريكا في تلبية رغبة "رجلها براك" فدعت الى عقد "قمة كمب ديفيد" بين 11 يوليو – 25 يوليو 2000)، تلك المفاوضات التي شكلت الإنعطافة الحقيقية لكسر كل أمل سياسي أن هناك "تسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الفلسطيني في المدى المنظور"، كشفت حقيقة أن دولة الكيان بمكونها الرئيسي لن تقبل بنتائج إتفاق أوسلو، بأن القدس بشقيها موضوع تفاوضي، وأن الشرقية بكل ما فيها أرضا وسكانا ومقدسات هي فلسطينية خالصة..

صحيح، أن كلينتون تقدم بعرض سياسي يتحدث عن أن أكثر من 95 % من الضفة والقطاع هي أرض فلسطينية ولها السيادة كدولة فلسطينية، لكنه إقتطع منها "المقدس السياسي - الديني" للزعيم الخالد، وما أسماه كلينتون لاحقا بـأل 16 م التي منعت قيام "دولة فلسطينية"، لكنه مارس هنا تضليلا متعمدا بعدم الإشارة أن تلك الأمتار هي "مفتاح السلام"، هي البراق وليس غيرها..

رفض "الياسر" تهويد البراق كان هو كلمة السر المتفق عليها بين قطبي الفاشية المعاصرة في دولة الكيان، براك وشارون، بدأت بإعلان براك من كمب ديفيد، أن "عرفات لم يعد شريكا" في عملية السلام..نعم تلك هي كلمة السر التي مهدت لأطول عملية حصار لزعيم ورئيس في التاريخ السياسي..

يوم 28 سبتمبر 2000، وكأنهم ينتقمون من هذا الشهر حيث تم خلاله توقيع إتفاق أوسلو 1993، قام شارون بحماية جيش براك بمحاولة لإقتحام المسجد الأقصى..ومن هناك إنطلقت شرارة المواجهة الكبرى بين الشعب الفلسطيني وقيادته بزعامة الشهيد المؤسس ياسر عرفات ضد "تهويد المسجد الأقصى" وبراقه..

معركة القدس التي إمتدت 4 سنوات، في مواجهة عدوان دولة الكيان بدعم أمريكي وتواطئ عربي وتآمر بعض "ابناء البيت الفلسطيني" (عناصر خلية بناية العار بقيادة كرازي فلسطين)، سجلت مواجهات بطولية ألحقت أكبر خسائر في تاريخ المواجهات الفلسطينية مع الكيان، ودفع الشعب الفلسطيني ثمنا بلا حساب، والأبرز كان إستشهاد "الياسر" لتبدأ رحلة تنفيذ كل مخاوف الزعيم المؤسس..ولا زال مروان القائد الفتحاوي مروان البرغوثي يدفع ثمنا في "سجن الكيان" لدوره في تلك المواجهة الكبرى..

رسميا عباس وفتح (المؤتمر السابع) إعترفوا بـ"يهودية البراق"، لكنهم لم يحصلوا سوى على إحتقار أمريكي إسرائيلي، وقبلهم شعب فلسطين تحميه روح الخالد..

نعم في ذكرى ميلاد "الخالد"، نقول له مخاوفك بدأت تتحقق يا "ريس"..كل ما قلته بات واقعا..وهاهم يستعدون لبناء هيكلهم ولكن بمساعدة من أبناء جلدتنا بقيادة خلية العار ورأسها "كرازي فلسطين"..

في ذكراك "يا ريس" سلاما وعهدا ووفاء وإلتزاما لما قررت الإستشهاد من أجله..روحك أكثر حضورا من "أجسادهم" المصابة بعفن من نوع خاص..

سلاما يا "أبو عمار"..عفكرة نفتقدك دوما!

ملاحظة: حماس تفترق كثيرا عن "فتح - عباس"، بدأت رسم ملامح حضورها في زمن أفول من كان عمود الخيمة الوطنية..وينك "يا ريس"!

تنويه خاص: يقال وليس كل قول صواب..أن "أميرة تهويد البراق" في تلفزيون فلسطين منحت لقب سفير..تخيلوا أي مهزلة وصلت الى بيتنا..تعمل مذيعة بدرجة سفير..أكيد مكافأة لها عن نشر "الثقافة التهويدية"!

قطر ..بوابة إسرائيل لحماس وعباس!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد أي مفاجأة معلوماتية في طبيعة الدور القطري داخل المشهد الفلسطيني، وأنها المفتاح الأهم لواشنطن وتل أبيب عندما تقتضي "الضرورة السياسية" ذلك، وهذه ليست معلومة إستنتاجية لمسار المهام التي نفذها النظام منذ إنقلاب 1995 في الدوحة، بمساعدة أمريكا وإسرائيل، بل هو إعتراف مسجل صوتا وصورة لأحد أبرز رجال الحكم، وصاحب الدور المركزي في تأسيس تلك العلاقات ومهندسها، حمد بن جاسم رئيس الوزراء السابق..

بن جاسم، من شارك في ترتيبات إنقلاب حماس في القطاع 2007، مع دولة الكيان، ولعب دورا مركزيا في منع رئيس سلطة رام الله محمود عباس في إعلان قطاع غزة "إقليما متمردا" في حينه رغم توفر كل الظروف له وأثره لحصار الإنقلاب آنذاك، هو من قال، ان قطر كانت تنفذ ما يطلب منها من واشنطن وتل أبيب مع حماس وعباس..

ولذلك ليس من جديد، ان يكون محمد العمادي المندوب القطري لإستكمال مهام بن جاسم، مع توسيع صلاحياته، بل وممارستها بكل "صفاقة"، أجبرت بعض من نشطاء حماس أن يعترضوا "خلسة" على تصريحاته بخصوص "تشجيع إسرائيل شن حرب جديدة على القطاع شرط ألا تقصف مشاريع بلده"، حماس ريما لم تجرؤ الإعتراض لأن التكلفة باهضة جدا، قد تصل الى "هزة تنظيمية من "الجماعة الإخوانية داخلها"، وما سيكون من رد فعل على المقيمين في الدوحة..

العمادي، وبلا أي خجل يمارس التحريض السياسي العلني ضد مصر الدور والمهام، ويستخدم بعض كتبه "الإخوان في حماس" للقيام بتلك الحملة، وذلك بتنسيق خاص مع واشنطن وتل أبيب، لحسابات ليست سرية ضمن المخطط الخاص بحصار دور مصر الإقليمي..

الدوحة تعود لممارسة وظيفتها، فتستقبل وفدا أمني إسرائيليا في زيارة غير معلنة، كشفها الإعلام العبري، بعد أن أصبح هناك ضرورة للحصول على تأييد للصفقة المركبة المقبلة..الخاصة بالتهدئة أو صفقة ترامب..

وبعد زيارة الوفد الأمني الإسرائيلي بأيام معدودة، إستدعت قطر رئيس سلطة رام محمود عباس على عجل، لبحث الصفقات المقبلة وأن يكف عن "الصراخ الرفضي"، ويعيد التفكير بكيفية تمرير ما سيكون من أفكار..ويبدو أن عباس وقبل الوصول الى الدوحة ومن العاصمة الأردنية أصدر تعليماته لكل الناطقين بإسمه وفصيله التوقف عن مهاجمة صفقة التهدئة، والإنتظار لما بعد زيارة قطر..

فيما خرج مسوؤل حمساوي بتصريح أكد فيه، بأن حركته وإسرائيل قد يتوصلان لإتفاق نهاية الشهر الحالي، بما فيها صفقة "تبادل الأسرى"، وتلك قد تكون المفاجأة حيث كانت حماس ترفض الربط بين التهدئة وصفقة الأسرى، وحددت شروطها لكل منهما، لكن الزيارة الأمنية الإسرائيلية كسرت بعض "المحرمات الحمساوية" لتمرير "الصفقة المركبة"، من اجل تعزيز دور قطر ومحورها في مواجهة الدور المصري..

ربما تتمكن قطر من التأثير على عباس بحكم أسباب لم تعد مجهولة للفلسطينين، وكذا على حماس بحكم أنها كانت "الراعي الرسمي" لمسارها منذ العام 2005، ولكن الجوهري أنها لن تكون سوى "أداة إستخدام سياسي لتمرير موقف أمريكي - إسرائيلي لا أكثر، وثمنه معلوم لضمان بقاء النظام في ظل الحصار والمقاطعة..

حماس أعلنت أنها ستقدم رؤيتها الجديدة الى مصر، لكنها ألمحت الى قطر من باب خفي لتؤكد دورها الخدماتي في الحراك القائم، وفتح أجبرت عل تغيير موقفها الإعلامي بشكل مثير للسخرية من صفقة التهدئة، بناء على هاتف خاص..ما مس كثيرا بهيبتها التاريخية!

المسألة الجديدة التي تحتاج لإخراج قانوني، كيف يمكن تمرير "صفقة التهدئة" بين إسرائيل وحماس أمريكيا، وفقا للنقاش التشريعي بأن حماس حركة "إرهابية"، فهل تلجأ إدارة ترامب الى تأجيل البحث أم تجد سبلا قانونية للتعامل معها على طريقة تعاملها مع منظمة التحرير بعد إتفاق أوسلو 1993..

هل تفتح الصفقة القادمة بوابة عبور جديدة بين الكيان وحماس ضمن صيغة تقل عن "الإعتراف المتبادل" وتزيد عن إتصالات عبر وسيط..

ملامح مشهد جديد بدأ في الظهور..قادم الأيام سيكشف كثيرا منه وعنه، صعود أطراف وضمور أطراف ولا عزاء للمجعجعين!

ملاحظة: زيارة وفد الجهاد برئاسة زياد النخالة الى موسكو، تمثل رسالة سياسية روسية أنها لن تقف متفرجة على تطور المشهد..الجهاد فصيل يمكنه ان يقول كثيرا عند الضرورة..موسكو تلعب!

تنويه خاص: من يقرأ البيانات الإتهامية بين فتح (عباس) والجبهة الديمقراطية بعد سرقة دائرة شؤون المغتربين من خالد يعتقد انهما "أعداء سياسين" وليسا "شركاء تحالف عباس الأخير"..الفئوية تنتصر!

معادلة "لفتك ما لفتك" في الحالة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا أعلنت فتح - المؤتمر السابع، انها ترى ضرورة تقديم "المصالحة" الوطنية وإنهاء الإنقسام على ملف "التهدئة" والإتفاق مع دولة الكيان، وقد يبدو ذلك موقفا "منطقيا" وأقرب الى الحقيقة السياسية، بل والواجب الوطني شكلا..

شخصيا كتبت مقالا يوم 30 يوليو 2018، تحت عنوان " المصالحة والتهدئة..مساران متوازيان هل يلتقيان!"، ورد فيه " كان بالإمكان وضع "قواعد عمل مشتركة" بين مسار التصالح ومسار "التهدئة"، حتى دون توافق كلي أو دون تشكيل "وفد تفاوضي مشترك"، لكن عبر "آلية متفق عليها" بين حماس وفتح والفصائل الأخرى.."
https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=249530

ولا زال الإستنتاج "قائما" بضرورة إيجاد آلية بين مساري البحث الوطني، شريطة أن تتقدم حركة فتح (المؤتمر السابع) قبل غيرها برؤية سياسية شاملة، والإبتعاد الكلي عن سياسية "التهجيص السائدة لديها" وخاصة من قبل رئيسها محمود عباس..

ونقطة الإنطلاق، تبدأ بضرورة إعتراف فتح أنها ليست "القوة المركزية المقررة"، وأنها لم تعد تملك "القدرة" على فرض ما تراه "مناسبا"، وهناك "حقائق سياسية" برزت لا يمكن تجاهلها، وهي أن ميزان "القوى الفصائلي" بات في طرف غير طرفها، ما يتطلب "إنقلابا شموليا" في العلاقات مع المكونات المستجدة..

فتح (المؤتمر السابع)، ومنذ أكتوبر 2017، وتوقيع الإتفاق التصالحي الجديد، لا تبحث عن ترسيخ مبدأ "الشراكة الوطنية"، بل على "تغيير قواعد العلاقات وفقا لرؤيتها"، مستخدمة "ختم الشرعية" وليس "ختم الشعب"، لفرض تلك المسألة، وكان لها أن تمثل نموذجا مختلفا يعمل على تشكيل "قوة فعل مركزية"، من خلال العمل التشاركي في تنفيذ الإتفاق، ليس في قطاع غزة فحسب، بل وفي الضفة المحتلة أيضا، بل ربما كانت هي أكثر حاجة لـ"الشراكة الوطنية" من القطاع لمواجهة المشروع التهويدي - الإستيطاني، لكن فتح (المؤتمر السابع) تتصرف وكأنها تصادر الضفة لحصتها الخاصة، ولتبدأ في "شكل التمكين على القطاع"..

عندما يعلن وفد وفتح مؤخرا، بأن "المصالحة تستبق التهدئة"، فكيف لها ان تنجز المصالحة وهي تمنع كليا أي علاقة تشاركية في أنشطة "الحكم المحدود" بالضفة، بل أنها تمارس مطاردة أمنية - سياسية ساخنة لـ"الشركاء المفترضين"، وتتعاون في ذلك مع سلطات الإحتلال بلا أي خجل وطني، متحدية كل القرارات الرسمية المطالبة بوقف تلك العلاقة التي أصبحت عارا وطنيا وشبهة تستحق المحاسبة..

مركزية فتح (المؤتمر السابع) تؤكد ليل نهار أن "قرار الحرب والسلم"، يجب أن يكون لديها ولدى رئيسها، دون أن توضيح ماهية الحرب وأين أرضها وشكلها وأطرافها، ما يكشف أنها تبحث عن كلمات دون أن تعرف حقيقة معناها السياسي، فهي رسميا عبر مؤتمرها الأخير ألغت كل أشكال "المواجهة المسلحة - الساخنة" مع المحتلين، وإستبدلتها بإختراع جديد سجل بإسمها في موسعة جينس أسمته "المقاومة الذكية"، أساسه مقاومة الصراخ واللطم الكلامي، على أمل أن تهتز مشاعر العالم، فيما سلامها يكون بقبول ما يمكن قبوله في "غرفة التنسيق الأمني".

مصالحة تستبق التهدئة، دون ان يستبقها تشكيل إطار وطني مشترك يضم كل القوى الفلسطينية الموقعة على إتفاقات المصالحة، يصبح "هراءا وكلاما فارغا" يهدف فيما يهدف تقديم قطاع غزة هدية للعدوان والهمجية الاحتلالية، مرهون بأي "صاروخ مأجور" يستجلب تلك العدوانية..

التوازي فعل ممكن بين مساري المصالحة والتهدئة، ولكن شرط الإيمان الحقيقي بالشراكة وليس على منهج "مجلسي المقاطعة" الذين كرسا مبدأ سياسي جديد يمكن تسميته بـ"شراكة الإقصاء"..

لو أريد تفضيل ملف على ملف يمكن ان يكون أساسا لصالح ملف "التهدئة"، لأنها الأكثر إلحاحا بالنسبة لقطاع غزة، وهي مصلحة إسرائيلية نعم، لكنها ايضا مصلحة لأهل القطاع لكسر الظلم التاريخي الذي يمارس عليهم من طرفي الحصار محتلا وسلطة "ناقصة الكرامة"..

أما الإستمرار في سياسة تركيع كل القوى الرافضة لسياسية عباس وتدميره للمؤسسة الوطنية، فتلك ليس سوى لعبة "لفلتك ما لفتك" الطفولية، والتي لا تنتج سوى إنهاك أطرافها وقد يفوز من له بعض قدرة تفوق الآخر، والمؤشرات هنا لصالح حماس، الأكثر تماسكا من حركة فقدت كثيرا من حضورها وبريقها، وقبلهما "شركاء مسار تاريخي"!

ملاحظة: تخيلوا المشهد في مؤتمر بالعاصمة البلجيكية تتقدم فيه دولة الكيان بـ"رزمة مشاريع لخدمة قطاع غزة، فيما سلطة عباس تتقدم برزمة مضادة"..مشهد لم يعد "إفتراضيا" كما يظن بل أقرب الى الواقع وقريبا!

تنويه خاص: رئيس وفد محمود عباس الى القاهرة الأحمد، إعترف أن هناك "ورقة مصرية"..طيب شو أخبار صوتك اللي إنبح وأنت تصرخ متحديا بعدم وجودها..بتحب ننشر التسجيل يا "جعجعاني"!

معضلة فتح مع "التهدئة" دون مصالحة مع حماس!

كتب حسن عصفور/ بلا أدنى شك، كل المؤشرات الأخيرة أكدت أن حركة فتح (المؤتمر السابع) ورئيسها محمود عباس من يقف وراء تعطيل "الخطة المصرية" لإنهاء الإنقسام وعقد مصالحة وفقا لإتفاقات سابقة، وضمن آلية عمل تراعي مجمل التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية منذ إنقلاب حماس وخطفها قطاع غزة يونيو 2007، وما لحقها من خطف عباس وفريقه "الشرعية الفلسطينية" وآخر نماذجها مجلس المقاطعة المزور وطنيا وقانونيا في أبريل 2018..

الخطة المصرية الأخيرة كان لها، أن تعيد ترتيب المشهد الفلسطيني، دون إحجاف لمجموع الحركة الوطنية، بعيدا عن "ثقافة الهيمنة" أو "الغطرسة"، وكآلية يمكنها أن تغلق أحد أخطر ملفات تدمير القضية الفلسطينية، الإنقسام - الإنفصال، وما تبعه من نتائج، مثلت "خدمة تاريخية" لدولة الكيان العنصري والفاشية الحاكمة في تل أبيب..

في التاريخ السياسي لا توجد مصالحات دون "تسويات" سوى لمن ينتصر عسكريا ونصرا حاسما، عندها يمكن له أن يفرض شروطه التي يراها مناسبة، وعندها توصف عادة بشروط أقرب الى الإستسلام، وليس شروط تسوية وسلام، وهو ليس قائما في الحالة الفلسطينية، رغم المظهر الخارجي أن فتح تسيطر على "مقاليد الحكم الرسمية" لكنها تفتقد الى أبسط أشكال ممارسة الحكم المستقل، وكل ما تقوم به في الضفة يجب أن ينال موافقة سلطات الاحتلال، ولذا فهي "سلطة حكم محكومة"..

فيما حركة حماس، والتي تسيطر بالكامل على مقاليد الحكم في قطاع غزة، تتصرف كما تراه مناسبا في كل مظاهره، لكنها تقف عاجزة أن تمرر أي خطوة في سياق القبول الوطني، لذل تعتبر حتى تاريخه "خاطفة حكم القطاع"..

وإستنادا لهذا الواقع، فالخطة المصرية، لتسمى ما تسمى، تمثل أكثر اشكال العمل للمرور نحو مسار جاد، إفتراضا أن هناك حقا من يريد الجدية، لوضع نهاية لمرحلة الإنقسام، ولرسم مسار "توحيدي" جديد في الواقع الفلسطيني..

مصر دون غيرها من يستطيع القيام بذلك، وأي رهان من هذا الطرف أو ذاك للتشويش عليها فهو ليس سوى تشويش على المصالحة، وعمليا خدمة لدولة الكيان، ولذا أصبح من الضرورة أن تعيد قيادة فتح (عباس) تقييمها للخطة المصرية وكذا لمضمون المصالحة، وأن تضع أولويات حقيقة، وتكف عن السير وراء مقولة "أطفال الأنابيب"، (نريد غزة من الباب للمحراب)، مقولة تثير كل أشكال السخرية، وكأنهم يملكون من أمرهم شيئا بالضفة، وهم ورئيسهم لا يخروجون من بيوتهم بدون موافقة "كميل"..

من يريد مصالحة حقيقية عليه أن يقرأ واقع الخريطة السياسية بشكل عملي، بعيدا عن "وهم التاريخ"، وضمن سياق مختلف كليا، بدأ يفرض ذاته ويسير في مسار علني وليس سري، ما بات يعرف بـ"التهدئة" بين حماس وإسرائيل..

"التهدئة" مع حماس مصلحة إسرائيلية كما قالها قيادات أمنية وسياسية في دولة الكيان، وهنا نسأل لماذا هي كذلك، لو أن المشهد العام في قطاع غزة لا يمثل "إرباكا" لهم، امنيا وسياسيا وإقتصاديا، فقطاع غزة، صداع مزمن لذلك الكيان، وإعتقدوا أن خطة شارون، (التي كان يعلمها محمود عباس قبل عرضها رسميا بعشر سنوات) ستريحهم، لكن تطورات المشهد أكدت أن ذلك ليس حلا، في ظل الحصار..

مسار التهدئة لن يقف أبدا بـ"تمترس" فتح ورئيسها عباس وراء مقولة ساذجة وسذاجة جدا من ألفها الى يائها، الباب والمحراب، وسيواصل البحث عن حل له، انسانيا وسيكون له بالتأكيد بعد سياسي يترك أثره على مجمل القضية الوطنية..المعضلة هنا، بين التهدئة والمصالحة، من يسبق من ومن سينفذ ما سيكون، تلك هي المسألة، التي تستحق التفكير والعمل السريع لحلها، خاصة وأن هناك تصور واضح للمضي قدما..

مفتاح الحل بيد فتح (المؤتمر السابع) ورئيسها عباس، وهي أن ترسل موافقة بلا شروط لمصر على خطتها، وتبدأ فورا بالعمل ضمن آلية تنفيذ سريعة، ما سيؤجل بحث ملف التهدئة مع قطاع غزة، وعندها يصبح "التفاوض" على التهدئة قضية وطنية وليس مسألة حزبية، يمكن لفتح أن تكون طرفا مقررا في مسار التهدئة، ولها ان تعيد رسمه وفقا للمصلحة الوطنية العامة..

لكن أن تستمر فتح وعباس في الصراخ أن ذلك خطر على القضية الوطنية، وتكيل كل أشكال التهم لحماس، مع حصار مركب على القطاع، فذلك ليس سلوك طرف وطني مسؤول، بقدر ما يبحث عن "جعجعة سياسية" يعتقد انها تسجل للتاريخ..فالتاريخ واقعيا لا يقف أمام صراخ مهما على صوته، بل على عمل حقيقي يمكنه من التأثر والتغيير..

فتح وليس حماس من يملك إعادة صياغة مسار التهدئة - المصالحة لخدمة القضية الوطنية، ودونه ستخسر فرصتها في التأثر والفعل، وستبقى حاضرة في مكان "المتفرجين"..

ملاحظة: حماس بدأت بممارسة "ذكاءا سياسيا" في العلاقة مع أطراف الحركة الوطنية، رغم الشكاوي منها بأنها حركة فوقية مصابة بغرور قاتل..عقد لقاء عام لشرح ما وصلها خطوة على طريق التغيير، الهم ما يكون لقاء المرة الأخيرة!

تنويه خاص: كثر الحديث عن إقالة عيسى قراقع من منصبه وتولي "لجنة" إدارة الهيئة، أنه جزء من سباق الصراع على سلطة ما بعد عباس..فعلا الوقاحة بلا لون ولا هوية!

مفاجآت "حركة المصالحة الوطنية" المرتقبة!

كتب حسن عصفور/ عندما إنطلقت حركة المصالحة أواخر عام 2017، وتوجت بإتفاق القاهرة "إكتوبر"، كانت التقديرات أنه سائر نحو التنفيذ بقوة تختلف عما سبقه من إتفاقات بما فيها الإتفاق الأشهر "إتفاق مكة"، إعتبارا للمكان وبحكم "المظهر الديني" لأطرافه..

التقديرات نحو قوة "إتفاق أكتوبر 2017" وإختلافه عما سبق، جاء مرهونا بأن مصر بكل ثقلها ومعها أطراف عربية فاعلة وقفت وراء ذلك، وكشفت أمريكا في حينه عن دعم صريح لذلك الإتفاق، رهنا بأنها تستعد لإطلاق "صفقة ترامب الإقليمية"، والتي تتطلب "شكلا تصالحيا فلسطينيا"، وبدأت عملية التنفيذ تسير بسلاسلة، بل وبمظاهر "فرح فتحاوي حمساوية" مستهجنة..

ولكن، ومع الإرتباك الأمريكي في صياغة الصفقة وطريقة الإعلان، ومحاولة فرض تغيير وقائع مركزية منها قضيتي القدس واللاجئين، بدأت حركة التعطيل لمسار المصالحة بذرائع، لم يكن لها أن تشكل عقبات حقيقية، لو أن هناك "قرار وطني" بالمضي نحو إستكمال عملية التصالح الداخلي..

حركة التصالح تعرقلت عند "تفجير معبر بيت حانون" الغريب توقيتا وتنفيذا، وللدهشة تزامن بشكل مثير للإنتباه، مع تراجع الحماس الأمريكي لإعلان الصفقة وإستبدالها بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية اليها..

ودون العودة لتفاصيل ما حدث، فالأهم أن قطار حركة المصالحة بدأ في الإنطلاق مجددا، مع تطورات هامة، أبرزها فعالية "غير مسبوقة" للدور المصري، ليس فقط بتقديم "ورقة سياسية محددة" بل بتنسيق حركتها مع أطراف عربية وأممية وقبلها مع الإدارة الأمريكية، ما أنتج "مفاجأة سياسية جديدة"، بزوال "الفيتو" عن المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ثانية..

كان لافتا تماما، ان يعلن الممثل الأمريكي لعملية السلام غرينبلات الصهيوني حتى النخاع، خلال اللقاء مع وزير خارجية مصر سامح شكري في واشنطن، أن الحل الإنساني في قطاع غزة، وتقديم المساعدات اليه يتطلب إنجاز "المصالحة أولا"، وهو ما كان موقف رئيس حكومة دولة الكيان ووزير حربه الفاشيين نتنياهو وليبرمان، عندما اشارا ولأول مرة منذ الإنقسام، وخلافا للحقيقة المطلقة، أن "الحل الإنساني" في غزة يجب أن يسبقه مصالحة تعيد السلطة برئاسة محمود عباس الى حكم غزة..

لم تكتف أمريكا ودولة الكيان بذلك فحسب، بل أن واشنطن قررت تقديم مساعدات بقيمة 61 مليون دولار الى حكومة رام الله، دون أي إشتراط "سياسي"، وبعد ان قدمت "دعما ماليا خاصا" الى جهاز مخابرات محمود عباس مكافأة على "خدمات أمنية هامة" قدمها للمخابرات المركزية الأمريكية (سي آي أيه)..

تطورات رافقها، بيان رسمي مصري عن إستئناف عمل "اللقاءات الفلسطينية الفلسطينية"، متزامن مع تصريحات لطرفي "المصيبة" أن هناك "ورقة مصرية معدلة، يراها فريق عباس أنها أكثر قربا لموقفهم، خاصة فيما يتعلق بالقضاء

والجباية، وهو ما رأت فيه حماس "تراجعا" عن الورقة السابقة، لكن البيان الرسمي المصري قطع الشك باليقين ان اللقاءات ستبدأ، دون أي إهتمام بملاحظات هذا او ذاك..

وعشية بيان الإستئناف المصري، أعلن مسؤول أمريكي ان "صفقة ترامب الإقليمية" ستطرح تفصيلا وبشكل موسع قبل نهاية العام، وسيرى بها الفلسطينيون ما يعجبهم وما لا يعجبهم، وكذلك ممثلي الكيان (المتحدث تجاهل المكاسب الإسرائيلية المسبقة الدفع في القدس واللاجئين)..

ومع تلك التطورات تحرك رئيس سلطة رام الله ورئيس فتح (المؤتمر السابع) محمود عباس الى الأردن وقطر، وكلاهما مرتبط بما يتم من حراك سياسي أمريكي - مصري وأممي..

قادم الأيام سيحمل كثيرا من "تطورات المشهد"، ففريق عباس بدأ يعلن انهم ليسوا ضد "الحل الإنساني" في قطاع غزة شرط أن يكون بالتنسيق معهم، رغم انه كان قبل أيام فقط "مؤامرة صهيونية كبرى" تستهدف "المشروع الوطني"، لكنه سيصبح "ثوريا جدا" لو أن الأموال دخلت خزينة عباس ويبدأ يتحكم في آلية صرفها.. لكن هذا الفريق لم يتحدث عن "شروط التهدئة" وصلته بها، لأنها أكثر كلفة في الثمن وسلطة بعاس لا تملك ان تدفعه، بل لا تملك قدرة ان تضمنه اساسا، وكأنها تقدم معادلة جديدة "المال لعباس مقابل سلاح الفصائل لغيره"..

لقاءات مصر المقبلة لن تكون كما سبقها من "لقاءات"، وقد لا تكون تحت النور المعتاد "ومسلسل الضحك الأبله"، حراك مرتبط بزمن وفعل، خاصة مع تطورات المشهد الغزي الذي أصبح الفاعل الأبرز في تحديد مسار المعادلة السياسية القادمة، بل قد يكون مركز الثقل الفعلي للحراك القادم..

الجديد فيما سيكون من تطورات، أن "الفشل ممنوع"، وستكون هناك "عقوبات حقيقية" على معرقلي المسار التصالحي، أي ان عنصر "العقاب" سيدخل كجزء من الحراك القادم وليس كما كان في الإتفاقات السابقة..

"حركة المصالحة الوطنية" باتت مصلحة إقليمية - دولية، ولذا قد تفرض بالإكراه على من يراها "الخطر الحقيقي" على لصوصيته السياسية..في هذا الطرف أو ذاك!

ملاحظة: كم هو عار وطني أن تراقب سلطة رام الله ورئيسها تطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.. بالكذب يا عباس إحكي تصريح غضب..ما تخاف أمريكا واليهود عارفين الصح..تذكر أن غزة أهلا ومكان لن تنسى ولن تغفر للخانعين!

تنويه خاص: إستشهاد إيناس خماش وطفلتها بيان جريمة خاصة يجب أن تكون عنوانا لمسار مطاردة الطغمة الفاشية..جريمة ضد آل خماش تكثيف لجرائم الكيان..إنشروها حيث تمكنتم!

"ملطمة فتح" على "تهدئة غزة"!

كتب حسن عصفور/ أن تشارك حركة فتح (المؤتمر السابع) في لقاء للفصائل في قطاع غزة، دعت له حماس، فذلك قرار سياسي مسبق بأن "هدف اللقاء" ليس فعلا "مشبوها" أو "خيانيا"، باعتبار المشاركة تفهم مسبق لموضوع البحث، وإن كان هناك إختلافات مهما كانت حول ذلك، ولم يسمع أن وفد فتح (عباس) قدم رؤية أو تصورا "بديلا" لما عرضه الوفد الحمساوي خلال اللقاء ، بل لم يعترض الوفد الفتحاوي على أي مما تقدمت به حماس، فيما أعرب بعض من ممثلي فصائل عن رأي حول مسار اللقاء وما يقال بخصوص "صفقة التهدية"..

المفاجأة، ليست المشاركة بذاتها، بل في توقيتها والأجواء المحيطة بمضمون اللقاء، حيث شن الإعلام الفتحاوي بكل مكوناته، "حربا تخوينية شاملة" على "مشروع التهدئة - الهدنة (ليسوا متفقين بعد على تحديده لجهالة في إدراك الفرق بينهما)..

صحيفة فتح والسلطة اليومية، إعتبرت أن المشروع هو "عمل خياني"..فصحيفة "الحياة الجديدة" (تمول كليا من ميزانية السلطة) كتبت يوم 5 أغسطس في

إفتتاحيتها تقول (لن تقبل الشرعية الفلسطينية، الدستورية والوطنية النضالية، ان تعود الى غزة، لتكون حاضنة للصفقة الصهيونية، حتى مع التمكين الكامل لحكومتها والذي تلوح حماس انها ستقبل به كثمن تدفعه لتمرير اتفاق هدنتها مع اسرائيل..!!)

ولأن التخبط بات سمة يومية للحركة التي قادت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير منذ الإنطلاقة، خرج الناطق بإسمها يوم 6 أغسطس وفي حديث لإذاعة السلطة وعباس، ليعلن أن "اللقاء محاولة لتبرئة ذمة حماس" وأن "الفصائل رفضت التهدئة"، لكنه وبعد ساعات ومع وصول الرئيس عباس الى الأردن، خرج ذات الشخص لينفي أي قول له بأن فتح ترفض التهدية، "نفى المتحدث باسم حركة فتح عاطف أبو سيف إدلائه بأي تصريحات حول أن حركته أبلغت الفصائل الفلسطينية أنها لا تريد تهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي. وقال أبو سيف في تصريح له اليوم الاثنين:" لم أدل باي تصريحات حول ان فتح ابلغت الفصائل انها لا تريد تهدئة مع الاحتلال لأي جهة".

ولم يقتصر الأمر عند صحيفة فتح والسلطة والناطق بإسمها، بل خرج من يسمى أمين سر تنفيذية منظمة التحرير (إقرأ تنفيذية مجلس المقاطعة المزور) صائب عريقات، وهو أيضا عضو مركزية فتح (المؤتمر السابع)، ليكشف فجأة للشعب الفلسطيني (دوما وثائق في وقت متأخر وخاصة جدا تصلهم عبر غرقة التنسيق الأمني بين المخابرات الأمريكية ومخابرات عباس)، عن وجود وثيقة بطلب 70 عضو كونغرس أمريكي يريديون توقيع "إتفاق التهدئة" كمقدمة لتطبيق صفقة ترامب، وطبعا لم ينشر عريقات الوثيقة، مشار الإتهام..

عريقات، ورغم الكشف عن "الوثيقة الكونغرسية"، دعا حماس، إلى "قبول المصالحة الفلسطينية وتمكين حكومة الوفاق من القيام بجميع مسئولياتها في قطاع غزة سواء كانت وزارات وأمن وجباية ومعابر ورواتب.

وقال "يجب أن ينتهي الانقسام بكل أشكاله ومظاهره ومصلحتنا العليا الآن أن نضع كل الخلافات جانبا والعودة إلى صندوق الاقتراع وإرادة الشعب الفلسطيني".

ومع أن دعوته الى التمكين جاءت في سياق ضبابي كامل، لكنه تناقض كلية مع إفتتاحية صحيفة السلطة الرسمية، والتي يشرف عليها مسؤول إعلام محمود عباس بكل مؤسساته، الذي رفض قبول التمكين في ظل المؤامرة الصهيونية..وهو أيضا تناقض صريح جدا مع تصريح الناطق الرسمي بإسم حركته، التي يتشرف بأنه عضو في مركزيتها، وبصفته تلك أصبح أمينا لسر تنفيذية مجلس المقاطعة المزور ..

أن تفقد فتح بوصلتها لتحديد ماذا تريد من قطاع غزة، وما هي سياستها الحقيقة نحو ما يقدم ، وبالأساس من الجهد المصري لإستكمال حركة التصالح، فتلك هي "المصيبة الوطنية الكبرى"، وهي الخطر الفعلي الذي يساهم ليس في تكريس الإنقسام نحو الإنفصال بل في تمرير صفقة ترامب فعليا، من الضفة وليس من قطاع غزة..

إستغلال المناصب الرسمية لن ينقذ القضية الفلسطينية من تمرير مشروع يهدف لتصفيتها، في ظل سياسة المؤسسة الرسمية المفترقة عن الواقع السياسي بسياسيات "إنعزالية"، كشفه لقاء قطاع غزة، حيث شاركت كل القوى الفلسطينية بما فيه فتح (عباس)، في حين عجزت فتح عن عقد أي لقاء وطني شامل منذ سنوات..

ملطمة فتح (عباس) حول "تهدئة غزة" ليس حلا، وليست فعلا مشروعا، ولن تكون طريقا لإفشال مؤامرة تصفية القضية الوطنية..

لو أن فتح (عباس) تريد حقا مقاومة "المؤامرة الأمريكية الصهوينية" فليس عليها سوى تسليم موافقتها الفورية لمصر على آلية تنفيذ الاتفاقات، وتعمل على إعادة ترتيب "البيت الفلسطيني" ضمن الإطار القيادي لتفعيل عمل منظمة التحرير إستنادا الى نتائج اللجنة التحضرية في يناير 2017 في بيروت..

دون ذلك فـ"الملطمة" ليست سوى صراخ في فراغ لتمرير المؤامرة فعليا!

ملاحظة: وزير من طغمة نتنياهو يحمل مصر مسؤولية الحل الإنساني في قطاع غزة..هيك حكي رغم "طرافته" لكنه إعتراف رسمي أن صفقتهم للتهدئة مع غزة مش ماشية، وبيزعل بعض "حلفاء التنسيق الأمني" معكم!

تنويه خاص: "الفزعة العربية" مع موقف السعودية من كندا يفتح التساؤل، ليش طيب ما صار جزء منها ضد أمريكا بعد قرارها نقل سفارتها الى القدس..معقول مسألة خاصة أكثر قدسية من القدس..يا حالنا!

"هراوة عباس" للشعب..و"القبلة" لليهود!

كتب حسن عصفور/ وها نحن أمام فك طلاسم" الطلب المفاجئ لرئيس حركة فتح (المؤتمر السابع)، رئيس سلطة الحكم الذاتي محمود عباس، بضرورة "حل الميليشيات"، الأجنحة العسكرية للفصائل في قطاع غزة، كشرط لا بد منه كي يوافق على "إستلام غزة"، لتصبح خالية من أي سلاح كان، "شرعيا" ام "لقيطا"..

محمود عباس، وخلال حديث له مع وفد إسرائيلي، (بالمناسبة لا يرفض لقاء أي وفد يهودي في حين يصبح اللقاء مع أي فلسطيني عذابا لو وافق عليه)، بأنه يريد "دولة منزوعة السلاح، دولة خالية من أي نوع من السلاح سوى الهراوات للشرطة، دولة تبني مدارس ومستشفيات بدل إمتلاك السلاح، دولة بلا جيش ولا أي شكل غير الشرطة"، وطبعا خجل أن يقول أجهزة أمنية تلاحق من يعارض وتقدم خدماتها لمن يرغب ما دام الثمن مدفوع مسبقا، مالا وحماية..

لم يعد هناك "ألغاز" فيما طالب به عباس بـ"غزة خالية من أي سلاح"، وهو كشف مدى أكاذيب تياره السياسي - الأمني، بأن السلاح المطلوب هو السلاح الشرعي، وكشف لأكبر خدعة قالها رجالاته، بأن قرار "الحرب والسلم يجب أن يبقى بيد الرئيس"..كلام إما أنه عن جهل كامل بما يريد عباس، أو أن الحرب لديهم لم تعد مع العدو القومي بل مع جهات غيرها (عدو عدوهم القومي)..

"الهراوة العباسية"، التي تستخدم بقوة شديدة ضد كل معارضي عباس، باتت رمزا للحرب التي يبحثون عنها، ومؤشر جوهري عن أي برنامج أو مشروع يتحدث من خطف قرار "الشرعية الوطنية" ليضعه في خدمة غير ما أقسم عليه يوم تنصيبه "رئيسا" بفعل فاعل لم يعد مجهول..

من حق عباس بصفته رئيسا لحركة فتح (المؤتمر السابع)، أن يقول ما يشاء عن السلاح الذي تريده، فهي قررت وعبر مؤتمرها الأخير، أنها إختارت "المقاومة الذكية" كـ"خيار إستراتيجي" لها بدلا من المقاومة الشعبية والمواجهة المسلحة مهما كانت الظروف، على طريقة "إن ضربت على خدك الأيمن أدر خدك الأيسر" أو ما تفضل أن تدير لتلقي الصفعة..

لكن ما لا يملك عباس وأي كان، التطاول على جوهر المشروع الوطني، وبرنامج المنظمة، في الحق بالمقاومة بكل أشكالها، عباس كشف ما هو السبب في تغيير مسميات دوائر منظمة التحرير وتغيير مهامها، بحيث ألغى الدائرة السياسية، وشكل بديلا عنها دائرة لحقوق الإنسان" وخطف الصندوق القومي ليمنع تسرب أي مال الى من يملك سلاحا، وكان على وشك ألغاء الدائرة العسكرية لولا أن هدد ممثل حزب فداء بالخروج من "تحالف عباس"..

حق عباس قول ما يريد، من ريان يا فجل الى دولة "المايوه"، بإسم فصيله، لكنه لا يملك أبدا، ويصبح فاقد الشرعية كليا عندما يمس جوهر البرنامج الوطني وسلاحها المقر رسميا، حتى الاتفاقات الموقعة مع دولة الكيان تمنح سلاحا غير سلاح عباس، وهو السلاح الذي دافع عن الشرعية الوطنية في معارك فاصلة 96، و2000 الى 2004..

كان لعباس، لو أراد أن يطمأن حاميه من سلطات الاحتلال، التأكيد على مؤكده الدائم، أنه ضد إستخدام السلاح في مقاومة الاحتلال، فتلك مسألة يجد معه من يؤيد من يعارض، اما تقزيم المظهر الوطني لدولة مفترضة بهذا المظهر، فهي رسالة تسيئ الى تاريخ الشعب..

ربما بدأ عباس يفك كثيرا من "الغاز أقواله" الأخيرة، ومنها إعتباره أحمد الشقيري الذي قرر العرب أن يكون هو رئيس منظمة التحرير، "أبو الوطنية الفلسطينية وليس ياسر عرفات قائد أهم ثورة في تاريخ الشعب، والتي أعادت وضع فلسطين على الخريطة السياسية ككيان وليس قضية فحسب.." قول لم يكن سقطة كلامية، بل كان سقطة سياسية كاملة الأركان، وضمن مخطط مدروس يسير عليه خطوة خطوة لـ"تشليح" الشعب الفلسطيني من سلاحه الكفاحي، و"تسليحه" بهراوات خاصة لقمع عدوه وليس عدو الشعب..

هل تراكم "السقطات السياسية" لعباس ناتج عن "كبر السن" و"فقدان التركير"، فلم يعد قادرا على السيطرة على القول كما الفعل، ام أنه ينفذ ما يملى عليه نظير "البقاء" في المنصب أولا، وحماية "تاريخه الخاص" منذ قرر العودة الى فلسطين عام 1995 بالتنسيق مع شارون، أم هناك أسرار تفوق كثيرا ما تسرب منها الى الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، فأطلق عليه لقبا لن يزول أبدا "كرازي فلسطين"، في دليل سياسي على ما يقوم به خدمة لأعداء الشعب وزعيم الشعب المحاصر أبو عمار..

"هراوة عباس" ستبقى رمزا لعهد أنتج أكبر خدمة للمشروع التهويدي - الإستيطاني في فلسطين، نكبة الإنقسام التي وصفها نائب رئيس أركان جيش العدو القومي بأنها الهدية الأهم لإسرائيل في عهد عباس!

هل بعد تصريحاته تلك، وتجاهل كل تصريحات مريديه، يمكن القول أن المصالحة ممكنة..وهل حقا يريد "هدنة أو تهدئة" ام أنه يريد "صك إستسلام جماعي" له، ليعقد "صفقته الخاصة الشخصية - العائلية على حساب الشعب وقضيته!

سؤال للتفكير الفصائلي والشعبي كي يتم تحديد خريطة مستقبل على أسس سليمة، وليس مسرطنة بجرثوم مدمر!

ملاحظة: سقوط سياسي عام لإعلاميي حماس، بدأوا يلهثون وراء سراب كذبة "دولة غزة"..هووووو يا جماعة حبة حبة بلاش تهبيل..عفكرة من قال لا دولة في غزة مش عباس بل إسماعيل هنية عام 2014، كما أخبرني صديق فتحاوي كبير!

تنويه خاص: فتح (المؤتمر السابع) تعلن أنها تمتلك كل المعلومات عن "مفاوضات حماس وما يقدم لها"..طيب بلاش تقولوا من وين أجتكم محاضر اللقاءات يمكن من القناة تبعتكم مع "صديقكم القومي"..بس بتقدروا تسلموا نسخة لمصر وقيادات فصائل تختاروها أنتم..غير هيك أنتم كاذبون وبجدارة كما "كبيركم"!

"هلوسات التهدئة"..إتفاق أم تفاهم و"المحلل"!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ أطلقت حركة فتح أدواتها المختلفة، وبكل السبل المتاحة ضد حوارات التهدئة، وإكتفشت مؤخرا، أن تطبيقها سيكون "مقدمة لتطبيق صفقة ترامب"، وأعلنت "تحريما وطنيا لها" و"تجريما لكل من يعمل عليها".

فتح وأدواتها لم تدقق كثيرا في عناصر حملتها، بل أنها تثير موجة من السخرية النادرة بين ناطق وآخر من التيار العباسي، وكأنهم فقدوا القدرة على التمييز بين معنى الكلمات، فغرضهم ليس سوى إطلاق الشتائم الإتهامية ضد "التهدئة" إرضاء لتعليمات "مختار الحارة"..

فتح، ودون أن تدرك أن حملتها السياسية - الإعلامية ليست سوى تكريس لمنهجها مؤخرا بفتح باب "عداء سياسي" مع مصر، خدمة لمحور يعمل جاهدا للنيل منها ودورها لصالح أطراف أخرى، تعمل بكل السبل لأن تكون هي "الراعي الرسمي" لأي مخطط خاص بقطاع غزة..

وتدقيقا لموقف فتح، أو "هلوسة فتح - المؤتمر السابع" في الحرب العدائية الأخيرة، تجد فقدان أي صلة في طبيعة المواقف، وتبدأ من رئيسها، الذي أعلن أن لا علاقة للتهدئة بالمصالحة، بل أنه لا ضرورة للتهدئة من حيث المبدأ، وأن "التهدئة قائمة" وهو من أعلنها 2014، ثم يتذكر عباس أنه كان "لدينا ميناء" وأنه وضع حجر الأساس..كلام وكأنه يتحدث في "ديون العيلة"!

عباس تذكر أن هناك "أموال ستدخل" الى غزة، فيعلن انها يجب أن تدخل عبر "صندوقه الخاص" الذي أصبح "ملكا لمكتبه"، لكنه لم يقل لماذا ستأتي تلك الأموال وما هو الثمن المدفوع فيها، المشترط أساسا بإنجاز التهدئة كي تتدفق تلك "الأموال" التي يريدها عباس لصندوقه الخاص، فكيف له أن يطالب بالأموال التي ستكون نتاج "الصفقة الخطر وطنيا"، يريد مالها ولا يريدها كيف هاي!..

عباس وأدواته، يرون في التهدئة الخطر الأكبر، والمقدمة الأولى لتطبيق الصفقة الأمريكية، لكنهم يتناوسون بشكل "صبياني"، ان واشنطن نقلت سفارتها الى القدس في سياق تنفيذ الصفقة، وأنها تخلق حصارا جادا على الأونروا كجزء منها

وإعترفت بـ"قانون القومية" الذي يعني "يهودية إسرائيل" وهو أحد أركان تلك الصفقة، ومعها فرض "القانون الإسرائيلي" نظريا وعمليا على مناطق في الضفة الغربية، وإعادة رسم واقعها بما يتناسب و"التهويد المطلوب"، كجزء من صفقة ترامب، وكل ذلك يطبق في الضفة والقدس والتي يدعي عباس أنه صاحب "السلطة عليها"، قبل أن يتم التوصل الى أي اتفاق مع غزة..

قاعدة صفقة ترامب وضعت أسسها عمليا تحت سمع وبصر ومشاركة أجهزة عباس المدنية والأمنية، فيما المتهم من قبلهم لا زال يبحث عن التهدئة أو أي شكل مشابه لها..

عباس يرى التهدئة جرم وطني كامل، ويحرم أي تفاوض حولها، ما لم يكن هو من يفعل ذلك، رغم أنه وفصيله وأدواته ليسوا جزءا من "الفعل الكفاحي" بل يقف في صف آخر بين متفرج أو معاد، لكنه سيمنحها "البعد الوطني" لو كان هو صاحب "الختم"، على طريق "المحلل"، ما يكشف أنه يبحث عن دوره الخاص وليس المسألة الوطنية..

عباس وفصيله، لم يقدموا أي رؤية خاصة لمفهوم "التهدئة" التي يريدونها "وطنية"، وكل ما يشغل بالهم ليس ما سيكون لها وعليها، فهي عمل مشروط من طرفيها، دولة الكيان والمقابل الفلسطيني، تل أبيب تبحث مصالحها والطرف الفلسطيني يبحث مصالحه، ومع ذلك لم نسمع منهم ما هي عناصر صفقة التهدئة التي يريدها عباس وفصيله وأدواته، وكل ما تم الحديث عنه هو من يقوم بتوقيع الصفقة ومن يستلم أموالها..

الهلوسة العباسية - الفتحاوية، أفقدتهم القدرة على البحث عن أشكال لا تصل الى مرحلة "توقيع إتفاق جديد"، خاصة أنه ليس شرطا ولا إلزاميا، وكان لهم أن يفكروا بشكل وطني لكيفية صناعة تفاهم سياسي، بلا أي توقيع بين أطرافه، وأن المسألة أقل كثيرا من أن تصبح "إتفاقا"، وبذلك بدلا من فتح معركة التوقيع والموقع، كان لعباس وأدواته أن يفتحوا معركة حول مضمون "التفاهم"، وبذلك تكتسب قوتها من واقع المصلحة الوطنية وليس ما ظهر بأنها العقبة الوطنية..

كل أوصاف فصيل عباس وأدواتهم لما يحدث لن تمنع التفاهم القادم، فمصلحة الكيان به ومصلحة غزة به، وأمريكا تبحث عنه لراحة حليفها الأساس وبالتأكيد

مصر صاحبة مصلحة حقيقية لصنع تفاهم يؤدي الى هدوء عام مقابل إنهاء مظاهر واسعة من الحصار..ومن يقف ضده اليمين الفاشي في إسرائيل وأجهزة أمن الكيان ومناكفي نتنياهو وعباس وفصيله وأدواته التي لم تعد تهز حارة في "بقايا الوطن"!

نعم التوصل الى تفاهم وليس اتفاق هو ضرورة للقطاع، وسيكون حاضرا بوجود عباس وفصيله أو بدونهم، كما قررت كل الفصائل قبل ان تقرر أمريكا..

فتح تقود ذاتها للخروج السياسي من معادلة بدأت تتضح لمستقبل مختلف عما كان..وهلوساتها لن تمنع حدوثها، وخسارتها ستكون أكثر كثيرا من كل "الخدع السينمائية" التي أطلقها عباس في خطابيه أمام "مركزي" المقاطعة..

ملاحظة: غريب أن عباس وفتح والحكواتيه التابعين تجاهلوا كليا تقرير غوتيريش حول توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطين..حتى ترحيب ما فيه..معقول يكونوا زعلانين منه على زعل دولة الكيان منه..كل شي بصير فزعلهم ثمنه كبير يا "كبير"!

تنويه خاص: العرس الجماعي اللي صار في مقر "المقاطعة"، طلع فيه مرسوم رئاسي "سري" بتشكيل لجنة تحضيرية وبرئاسة عضو مركزية لفتح..تخيلوا لوين وصل حالنا..مسكينة هالمقاطعة كم "عرس" شهدت هالأيام!